سهل بن زياد

بحث رجالي

بقلم
الشيخ عادل هاشم

شبكة الفكر
alfeker.net

سهل بن زيد

بحث رجالي

سهل بن زياد

بحث رجالي

بقلم
الشيخ عادل هاشم

بسم الله الرحمن الرحيم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين محمد واله الطيبين الطاهرين، وبعد:

فهذه مجموعة أبحاث رجالية معمقة القيناها على طلبة البحث الخارج تتناول شخصية جدلية جداً عند الامامية ألاّ وهو (سهل بن زياد) ، والذي اختلف فيه الاعلام من ناحية وثاقته من ضعفه في الحديث، حتى وصل حال الاختلاف فيه الى اساتذتنا ، فلذلك احببنا تسليط الضوء على هذه الشخصية المهمة مركزين في البحث عن الجنبة الرجالية ذات العلاقة المباشرة بالتوثيق والتضعيف تاركين الجهات الأخرى للكتاب والمصنفين من أصحاب الاستقراء والتتبع؛ ذلك لما في متابعة وملاحقة مثل هذه الجهات من استلزام التطويل من غير طائل خصوصاً وهدر لوقت الطلبة الأعزاء وهذا ما لا نرضاه بطبيعة

الحال ،خصوصاً أنَّ هذه الأبحاث معدّة في الأصل للألقاء على طلبة البحث الخارج بمعية أنَّ المرجو من موضوعات أبحاث الخارج معالجتها لما هو المقصود من صناعة الاستنباط والوصول الى مختار في الوثاقة والضعف بحال الراوي.

ثم أنه بعد أنْ يسر الله تعالى إتمامها والقائها وإعادة النظر فيها بالمقدار المطلوب احببنا ابرازها لطلبة العلم وأصحاب التدقيق والتحقيق؛ لتعميم الفائدة.

ومن الله نستمد العون والتوفيق إنه خير مُعين.

والحمد لله ربّ العالمين.

الكلام في شخصية سهل بن زياد:

يعتبر من الشخصيات الجدلية التي ورد بحقها التوثيق والتضعيف وبالتالي صار محلّ الخلاف بين الأعلام والرجال وحتى الفقهاء من جهة سعة دائرة رواياته والتي تبلغ (٢٣٠٤) من الموارد، ولذلك وثقه جمع كما ضعفه جمع آخر، والملاحظ في الرجل أنّ كلمات الرجاليين فيه متنوعة والرجل من طبقة الامام الجواد (عليه السلام) والامام الهادي (عليه السلام) والامام العسكري (عليه السلام) وقد روى عن جمع منهم:

١. أبي محمد (عليه السلام).

٢. ابن ابي نجران، ورواياته عنه تبلغ ٥٨ مورداً.

٣. ابن ابي نصر، ورواياته عنه تبلغ ٦٨ مورداً.

٤. ابن اسباط.

٥. ابن رئاب.

٦. ابن سنان.

٧. أحمد بن محمد، ورواياته عنه تبلغ ٩٣ مورداً.

٨. احمد بن محمد بن خالد.

٩. ابن محبوب، وروایاته عنه تبلغ ٣١١ مورداً.

وغيرهم الكثير.

كما روى عنه كثير منهم:

١. ابو الحسين الاسدي.

٢. علي بن محمد.

٣. أحمد بن عبد الله.

٤. محمد بن أحمد بن يحيى.

٥. محمد بن الحسن الصفار.

٦. محمد بن الحسين.

وآخرون.

ثم أنه لابدّ من الحديث عن الوجوه التي ذكرت في مقام الدلالة على وثاقة سهل في الحديث، منها:

الوجه الأوّل:

توثيق الشيخ الطوسي (قدس سره) له في رجاله حيث قال عنه –حينما عده في عداد اصحاب الامام علي الهادي (عليه السلام) –:

سهل بن زياد الآدمي، يكنى ابا سعيد، ثقة، رازي.[١]

وتقدمت الاشارة الى تأخر تأليف الرجال على فهرست كتب الشيعة واصولهم عند الشيخ الطوسي بقرينة ارجاع الشيخ الطوسي (قدس سره) في مواضع عديدة في رجاله الى فهرسته.[٢]

فعلى سبيل المثال:

١. ذكر في رجاله في ترجمة محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي وهو الشيخ الصدوق (طاب ثراه) جليل القدر حافظ بصير بالفقه والاخبار والرجال له مصنفات كثيرة ذكرناها في الفهرست.[٣]

٢. ذكر في رجاله في ترجمة محمد بن يعقوب الكليني (طاب ثراه) جليل القدر عالمٌ بالأخبار، وله مصنفات يشتمل عليه الكتاب المعروف بالكافي. مات سنة ٣٢٩ في شعبان ببغداد ودفن بباب

(١) أُنظر: الشيخ الطوسي: الرجال: صفحة: ٣٨٧ رقم: ٥٦٩٩.

(٢) أُنظر: رجال الشيخ: الصفحات: ٤٥٨– ٤٨٢– ٤٦٣– ٣٤٨.

(٣) أُنظر: الشيخ الطوسي: الرجال: صفحة: ٤٣٩ رقم: ٦٢٧٥.

الكوفة، وذكرنا كتبه في الفهرست.(١)

٣. ما ذكره كذلك في ترجمة محمد بن مسعود العياشي السمرقندي (رحمه الله) حيث قال عنه:

يكنى ابا النظر أكثر اهل المشرق علماً وفضلاً وادباً وفهماً ونبلاً في زمانه صنّف أكثر من مائتي مصنف ذكرناها في الفهرست.(٢)

٤. ما ورد في ترجمة زرارة بن اعين في الفهرست عند ذكر اخوته واولادهم من قوله (لهم أيضاً روايات عن علي بن الحسين والباقر والصادق (عليهم السلام) نذكرهم في كتاب الرجال ان شاء الله).(٣)

وفي العبارة اشارة واضحة الى نية تأليف كتاب الرجال بعد كتاب فهرست كتب الشيعة واصولهم.

نعم يلاحظ انَّ الشيخ الطوسي (قدس سره) ذكره كذلك في رجاله في عداد اصحاب الامام الجواد (عليه السلام) من دون أنْ يوثقه وقال عنه: سهل

(١) اُنظر: الشيخ الطوسي: الرجال: صفحة: ٤٣٩ رقم: ٦٢٧٧.

(٢) اُنظر: الشيخ الطوسي: الرجال: صفحة: ٤٤٠ رقم: ٦٢٨٢.

(٣) اُنظر: الطوسي: فهرست كتب الشيعة واصولهم: صفحة: ٢١٠.

بن زياد الآدمي، يكنى ابا سعيد، من أهل الري،(١) من دون توثيق له وكذلك فعل حينما عده في رجاله في عداد اصحاب الامام العسكري (عليه السلام) حيث قال عنه:

سهل بن زياد، يكنى ابا سعيد الآدمي الرازي،(٢) ولم يوثقه.

كذلك قيل في المقام:

أنَّ بعض من حاول توثيق سهل بن زياد ذكر في جملة ما ذكر أنَّ تضعيف الشيخ لا يعارض توثيقه؛ فإنَّ كتاب الرجال متأخر عن كتاب الفهرست وبالتالي فيمكن القول بأن توثيقه في كتاب الرجال يعدّ عدولاً عن تضعيفه في كتاب فهرست كتب الشيعة واصولهم.

إلاّ أنَّ سيد مشايخنا المحقق الخوئي (قدس سره) اعترض على هذا الكلام بل خدشه من وجوه:

الأوّل:

أنَّ هذا انما يتم في الفتوى دون الحكاية والإخبار، فإن العبرة فيها

---

(١) أُنظر: الشيخ الطوسي: الرجال: صفحة: ٣٧٥ رقم: ٥٥٥٦.

(٢) أُنظر: الشيخ الطوسي: الرجال: صفحة: ٣٩٩ رقم: ٥٨٥١.

بزمان المحكي عنه دون زمان الحكاية، فبين الحكايتين معارضة لا محال.

الثاني: أنَّ تضعيف الشيخ في الفهرست وإنْ كان متقدماً على توثيقه إلاّ أنَّ تضعيفه في الاستبصار غير متقدّم عليه.

الثالث: أنَّ توثيق الشيخ معارضٌ بما ذكرناه من التضعيفات ولاسيما شهادة أحمد بن محمد بن عيسى بكذبه.[1]

ولنا في المقام كلام حاصله:

أنَّما ذكره (قدس سره) في الامر الأوّل من الواضح أنه مبني على مختاره في مدرك حجية قول الرجال، وقد تقدّم منا مفصلاً في الحديث عن مختاره (قدس سره) وكونه من باب حجية خبر الثقة في الموضوعات.[2]

ولكن تقدّم نقد هذا المبنى والمسلك موسعاً في كتابنا مختارات

(١) اُنظر: السيد الخوئي: معجم رجال الحديث: الجزء التاسع: صفحة: ٣٥٧.

(٢) اُنظر: ما يمكنك مراجعاته من كلماته (قدس سره) في معجم رجاله: الجزء الأوّل: صفحة: ٤١ وما بعدها.

رجالية مدركه حجية قول الرجال، واخترنا أنَّ الصحيح في مدرك حجية قول الرجال كونه من باب أنه قرينة ومقدمة يحمل قيمة احتمالية معينة لها القدرة على الانخراط في محور بناء الاطمئنان بحال الراوي وثاقة أو ضعفاً –على تفصيل تقدّم في ذلك الكتاب–، وبالتالي فما ذكره (قدس سره) في الامر الأوّل غير تامٍ.

ثم انه وقع كلام في أصل ثبوت التوثيق في كتاب الرجال وحاصله:

أنَّ أصل صحة توثيق الشيخ الطوسي (قدس سره) لسهل بن زياد في كتاب الرجال محل تشكيك وتأمل؛ وذلك من جهة أنَّ ابن داوود لم يُورد في رجاله هذا التوثيق مع أنَّ الرجل كان ينقل آراء الشيخ الطوسي في كتابه (الرجال)، وكذلك هناك قرينة على أنه اطلع على كلام الشيخ الطوسي (قدس سره) في المقام بقرينة عده في عداد اصحاب الامام الهادي (عليه السلام) كما فعل الشيخ الطوسي، فلذلك يكون مستند ابن داوود في النقل للتوثيق هو رجال الشيخ الطوسي ولم ينقل معه التوثيق، فهذا يخدش في أصل الثبوت للتوثيق.

ويعضده:

أنَّ ما كان بيدِ ابن داوود انما هي نسخة الشيخ الطوسي (قدس سره) من رجاله، والتي كانت بخطه، ونقل عنها في غير مورد، وبالتالي فعدم نقله للتوثيق دليلٌ على أنه لم يكن هناك توثيق لسهل في رجال الشيخ الطوسي بنسخته الاصلية من الأساس، وقد اشار لهذا الامر سيد مشايخنا المحقق الخوئي (قدس سره) في رجاله.(١)

ويرد عليه:

أوّلاً: ما مرّ في غير مورد ولاحظناه من خلال كثرة الرجوع الى ابن داوود في الابحاث بأنَّ الكتاب كثير الاخطاء والاشتباه في النقل عن المصادر، والنقص في العبارات المنقولة، ومثل هذا يمنع عن الاطمئنان بعدم وجود أصل التوثيق لعدم نقله من ابن داوود.

وثانياً: وإنْ صحّ وجود نسخة الشيخ الطوسي من الرجال عنده -أي عند ابن داوود- ولكنه لا يلزم من ذلك أنه كان ينقل عنه في كل

(١) اُنظر: السيد الخوئي: معجم رجال الحديث: الجزء التاسع: صفحة: ٣٥٦ وكذلك رجال ابن داوود: صفحة: ٦٠. طبعة طهران.

مورد احتاج فيه لآراء الشيخ الطوسي في رجاله، فقد ينقل عنه وقد ينقل عن غير النسخة تلك، وهذا واردٌ.

وثالثاً: أنّ العلامة الحلي (طاب ثراه المتوفى ٧٢٦ هجرياً) والمعاصر لإبن داوود قد نقل عن حال سهل بن زياد ان الشيخ الطوسي (قدس سره) قال فيه:

(قال في موضع أنه ثقة، وقال في عدة مواضع أنه ضعيف).[1]

والمتحصل: أنَّ امكان سقط التوثيق من ابن داوود او من النسخة التي نقل منها أو ممن نسخ رجال ابن داوود بعد تأليفه من النساخ ونحوهم واردٌ جداً.

فالأظهر وجود التوثيق في أصل رجال الطوسي.

نعم، يمكن أنْ يقال في المقام أنه يصعب توثيقه من قبل الشيخ الطوسي وتضعيفه من قبله في مكان آخر، وقد اشار الى هذه الجهة جمع

(١) اُنظر: العلامة الحلي: خلاصة الاقوال: صفحة: ٣٥٧.

آخر.[١]

أو أنَّ أصل توثيق سهل في رجال الشيخ من زيادة النساخ،[٢] أو أنَّ كتاب رجال الشيخ لم يكن بكامل هيئته، بل كان مسودة لم تكتمل ولم تتحول الى المبيضة وكانت مشتملة على جملة من الاخطاء ويكون ورود التوثيق من هذه الأخطاء.

ولكن يرد عليه:

أوّلاً: أنه لا يبعد توثيق وتضعيف نفس الشخص من اعلام الرجال، وهذا ليس ببعيد بل وارد وقد ورد في غير مورد لا تخفى على المتتبع كجعفر بن محمد بن مالك وعمار الساباطي وآخرون.[٣]

وثانياً: وأمّا كونه من زيادة النساخ لكتاب رجال الشيخ الطوسي

(١) اُنظر: السيد الخوئي: معجم رجال الحديث: الجزء التاسع: صفحة: ٣٥٦.

(٢) اُنظر: السيد الخوئي: معجم رجال الحديث: الجزء التاسع: صفحة: ٣٥٦.

(٣) اُنظر: وراجع رجال الطوسي: صفحة: ٤١٨.

فهو وارد ولكن لابدّ أنْ يكون من النساخ قريبي العهد بالشيخ الطوسي والطبقات التي بعده مباشرة أو قريب منها؛ وذلك لإشارة العلاّمة الحلّي (قدس سره) لهذا التوثيق من قبل الشيخ الطوسي (قدس سره).

وثالثاً: أمّا كون رجال الشيخ الطوسي كان بمثابة المسودة ولم ينقل الى المبيضة فهذا أيضاً محتمل، وقد تعرضنا للحديث عن هذه الجهة واستعرضنا شواهد كثيرة عليها حينما تكلمنا عن كتاب الشيخ الطوسي فكذلك هو احتمال وارد.

والمتحصل من جميع ما تقدم:

أنَّ التوثيق زيادة فهو ليس ببعيد.

نعم، قد يبعده ما قيل من أنَّ الشيخ الطوسي (قدس سره) كثيراً ما تأمل في أحاديث جماعة بسببهم، لكنه لم يتفق له ذلك بالنسبة الى سهل بسببه، بل وفي خصوص الحديث الذي هو واقع في سنده، وربما يطعن

ويتكلف في الطعن من جهة أُخرى، ولا يتأمل في سهل أصلاً.[(١)]

وهذا الكلام كاشف على أنه كان يرى وثاقة لسهل بن زياد فلذلك لم يطعن في تلك الاسانيد من جهته.

وعلى كل حال:

فحتى على تقدير ثبوته من قبل الشيخ الطوسي فهو معارض بتضعيفات جمع من الاعلام المتقدمين على الشيخ الطوسي كأحمد بن محمد بن عيسى –المعاصر لسهل بن زياد– وابن الوليد والشيخ الصدوق وابن نوح، أو من الاعلام المعاصرين للشيخ الطوسي كالنجاشي (المتوفى ٤٥٠ للهجرة) وابن الغضائري (المتوفى بعد ٤١٣ للهجرة) –كما ستأتي الاشارة الى كلماتهم في المقام–.

وبناءً على ما بنينا عليه من أنَّ المدرك في حجية قول الرجال في اثبات احوال الرجال والرواة إنما هو من جهة كونه قرينة ومقدمة

---

(١) أُنظر: ما اشار الى ذلك جمعٌ، منهم المحدث النوري في خاتمة المستدرك: الجزء الخامس: صفحة: ٢١٤ وكذلك المامقاني: تنقيح المقال: الجزء: ٣٤. صفحة: ١٨٩.

وشاهد يحمل قيمة احتمالية معينة تستطيع أنْ تنخرط في محور بناء الإطمئنان بما تحمله من قيمة احتمالية بحال الراوي من جهة الوثاقة أو الضعف، ومن الواضح إنَّ ما يحمله توثيق الشيخ الطوسي (قدس سره) -على تقدير ثبوته- لسهل بن زياد في رجاله لا يستطيع أنْ يورث لدينا الإطمئنان بوثاقة سهل مع ما تحمله كلمات المضعِّفين لسهل من قيمة احتمالية تمنع عن بناء الإطمئنان بالوثاقة، إنْ لم تستطع بنفسها بناء الإطمئنان بضعف الرجل.

وبناءً على ما قدمناه فلا معنى للقول بتقديم توثيق الرجل وأنه المعتمد- كما ذهب الى ذلك جمع-،[1] وقد ظهر مما تقدم عدم صحة مثل هذا القول.

الوجه الثاني:

ما ذكره السيد محمد باقر الشفتي (رحمه الله) في رسائل الرجالية،[2]

(١) أُنظر السيد محمد باقر الشفتي: الرسائل الرجالية: صفحة: ٤٥٧-٤٥٨.

(٢) أُنظر: السيد محمد باقر الشفتي: الرسائل الرجالية: صفحة: ٤٥٧-٤٥٨.

وتبعه غيره،[1] وهذا الوجه يرتكز على فكرة الملازمة بين حكاية الراوي للإمام (عليه السلام) ووثاقته بتقريب:

أنَّ النجاشي ذكر في ترجمة سهل بن زياد أنه كاتبَ الامام أبي محمد العسكري (عليه السلام) على يد محمد بن عبد العطار للنصف من شهر ربيع الآخر سنة ٢٥٥، ذكر ذلك أحمد بن علي بن نوح وأحمد بن الحسين (رحمهم الله)، ولا يخفى ما فيه من دلالة على مدحه من جهة كونه ممن كاتب الامام العسكري (عليه السلام) لاسيما على يد محمد إبن عبد الحميد الذي وثقه النجاشي والعلاّمة وقالا: أنه كان ثقة من أصحابنا الكوفيين.[2]

بمعية الرواية عن سهل بن زياد في كتاب التوحيد أنه كاتب الامام العسكري (عليه السلام) بالقول:

---

(١) أُنظر: المحدث النوري: خاتمة مستدرك الوسائل: الجزء الخامس: صفحة: ٢١٦-٢١٨ وكذلك: أُنظر: تنقيح المقال: الجزء ٣٤ صفحة: ١٩٠.

(٢) أُنظر: رجال النجاشي: صفحة: ٣٣٩، ورجال العلامة: صفحة: ١٥٤. ـ أُنظر: السيد محمد باقر الشفتي: الرسائل الرجالية: صفحة: ٤٥٨-٤٥٩

قد اختلف يا سيدي اصحابنا في التوحيد، فمنهم من يقول هو جسم.... الى آخره[1] واهتمام الامام (عليه السلام) بالجواب له وبخط يده المباركة وكل ذلك يدفع باتجاه توثيقه.

وللمناقشة في ذلك مجالٌ واسع، فإنه لا ملازمة بين المكاتبة مع الامام (عليه السلام) وجوابه عن تلك المكاتبات وبين وثاقة المُكاتب، بل ولا حتى لا ملازمة مع ايمانه أو اسلامه أو سلامة عقيدته، وهذا واضح، فمن عادة الائمة (عليهم السلام) -بل وحتى النبي الاكرم (صلى الله عليه وآله)- أن يجيبوا من يكاتبهم سواء كانوا من مواليهم أو من اعدائهم أو مخالفيهم ومكاتباتهم حتى مع غير المؤمنين بالله سبحانه وتعالى خير شاهد على ذلك من الزنادقة وغيرهم واعدائهم أيضاً كجواب امير المؤمنين (عليه السلام) على مكاتبات معاوية، فهل يعقل أنْ يقال إنَّ مجرد جوابهم بالمكاتيب دليلٌ على وثاقة معاوية؟ أو ايمان الزنادقة أو المخالفين ونحو ذلك؟

فمن الواضح ان المكاتبة والرد عليها انما هي آلية تواصل شاعت

---

(١) التوحيد: صفحة: ١٠١ حديث: ١٤.

في ذاك الزمان، ولا علاقة لها من قريب أو بعيد بالوثاقة في الحديث.

نعم، ما في المكاتبة يكشف عن أحوال الآخرين، وهذا شيء آخر ليس متوفر في المقام.

الوجه الثالث:

ما ذكره جمع منهم المحدث النوري (رحمه الله)(١) والشيخ المامقاني (رحمه الله)(٢) والسيد الشفتي (رحمه الله)(٣) وآخرون ويرتكز هذا الوجه على كونه ممن روى عن ثلاثة من الائمة (عليهم السلام) وحاصل هذا الوجه:

أنَّ سهلاً ممن روى عن ثلاثة من الائمة (عليهم السلام) وهم الامام الجواد (عليه السلام) والامام الهادي (عليه السلام) والامام العسكري (عليه السلام) كما يظهر من ذكره في رجال الشيخ الطوسي في الابواب الثلاثة، بل لم يذكر أبو عمرو الكشي في ترجمة سهل سوى قوله يروي عن أبي جعفر (عليه السلام)

---

(١) أُنظر: المحدث النوري: خاتمة مستدرك الوسائل: الجزء الخامس: صفحة: ٢١٤.

(٢) أُنظر: المامقاني: تنقيح المقال: الجزء ٣٤، صفحة: ١٩٠.

(٣) أُنظر: محمد باقر الشفتي: الرسائل الرجالية: صفحة: ٤٥٩.

وأبي الحسن (عليه السلام) وأبي محمد (عليه السلام)، ولا يخفى على من انس بكلماتهم أنهم يذكرون ذلك في مقام مدح الراوي وعلو مقامه، وإذا لوحظ مع ذلك أنه لم يروى فيه طعن من أحدهم (عليهم السلام) كما ورد منهم الطعن والذم واللعن في حق جماعة من الغلاة والكذابين في هذه الطبقة مع أنه كان معروفاً مشهوراً يروي عنهم (عليهم السلام) كانت دلالته على المدح القريب من الوثاقة ظاهرة.[1]

وللمناقشة في هذا الوجه مجالٌ واسع:

فإنَّ هذا الوجه –كما تراه– مبني على فهم خاطئ من وصف اعلام الرجال بالراوي ونسبته الى روايته عن إمام معين، فأصحاب الوجه فهموا أنَّ المراد من هذا الوصف بأنه ممدوح ويقترب من وثاقته.

ولكن هذا الفهم بعيدٌ جداً عن الحقيقة المراد الإشارة إليها من أهل الرجال، فإنهم يريدون –كما تقدّم مفصلاً– من الاشارة الى كون الراوي ممن روى عن إمام معين هو الاشارة الى طبقته والمقطع الزماني

(١) أُنظر: النوري: خاتمة مستدرك الوسائل: الجزء الخامس: صفحة: ٢١٤.

الذي عاش فيه لا أكثر من ذلك، ولذلك لا يمكن الذهاب الى وثاقة جمع ممن اتضح فسادهم كمعاوية واضرابه لمجرد اشارة الشيخ الطوسي في رجاله على ادراجهم في أصحاب الإمام أمير المؤمنين (عليه السلام) وفسادهم أوضح من الشمس في رابعة النهار.

وعليه: فلا ملازمة بين وصف الراوي بكونه ممن روى عن أكثر من إمام وبين استفادة مدحه أو وثاقته من هذا التعبير.

كما أنه يمكن النقض على هذا الكلام بجملة من موارد التي وصف فيها جمع من الرواة بكونهم ممن روى عن أكثر من امام معصوم ووصفوا بالضعف وطالتهم كلمات القدح، وعلى سبيل المثال:

١. أبو الجارود، زياد بن المنذر طعن عليه الشيخ الطوسي وكان من أصحاب الصادقين (عليهما السلام).

٢. اسحاق بن محمد بن أحمد، روى عن الامام الهادي (عليه السلام) والامام العسكري (عليه السلام) وكان كذّاباً وضّاعاً.

٣. بكر بن صالح الرازي روى عن الامام الكاظم (عليه السلام) والامام

الجواد (عليه السلام) ومع ذلك ضعّف في كلمات الاعلام، وغيره من الامثلة الكثيرة.

نعم لابدّ من الاشارة إلى أنَّ ما وصلنا من روايات عن الائمة (عليهم السلام) في أحوال الرجال لم تكن شاملة لجميع الرواة فإنه لعله قد صدر عنهم ذم بحق سهل بن زياد ولكنه لم يصل الينا وهذا محتمل.

مضافاً الى ذلك أنَّ الائمة (عليهم السلام) كانوا يعيشون ظروفاً صعبة جداً وغير طبيعية لم يتعرض لها قائد مثلهم منعتم في كثير من الاحيان من الكلام بحرية ومن دون قيود، فلذلك لا يمكن اعتبار أنَّ الاصل كون الائمة (عليهم السلام) في مقام تقييم أحوال الرواة ومن ثم ففي حال عدم صدور قدح منهم -كما في سهل بن زياد على ما هو المدعى- فهذا دليل على وثاقة الراوي حينئذ، فهذا لا يمكن الالتزام به، ولا يوجد لدينا ما يشهد على أنهم (عليهم السلام) كانوا بصدد تقييم الرواة ورواياتهم جميعاً.

فالنتيجة: أنَّ هذا الوجه ضعيفٌ جداً.

الوجه الرابع:

وهو الذي اشار إليه جمع منهم المحدث النوري (رحمه الله) والشيخ المامقاني (رحمه الله) وهو يرتكز على الملازمة بين رواية الاجلاء من الاصحاب عن شخص ووثاقة ذلك الشخص، وقرّب بالقول:

رواية اجلاء هذه الطبقة عنه مثل الشيخ الجليل الفضل بن الشاذان وشيخ الاشعريين محمد بن يحيى العطار وشيخ أصحابنا و وجهم بقم الحسن بن متيل القمي كما في كامل الزيارات في باب فضل زيارة المؤمنين وفي باب أنَّ الحائر من المواضع التي يحب الله أنْ يُدعى فيها، وفي باب فضل كربلاء ، وفي باب الإتمام عند قبر الحسين (عليه السلام)، ومحمد بن حسن الصفار كما في التهذيب في باب المسنون في الصلاة، وفي الفقيه في باب الرجل يوصي وصيته فينساها الوصي، وفي توحيد الصدوق عن محمد بن الحسن بن أحمد بن الوليد (رضي الله عنه) قال: حدثنا محمد بن الحسن الصفار عن سهل بن زياد عن حمزة بن محمد قال: كتبت الى أبي الحسن (عليه السلام)......... الخبر، وبهذا الاسناد عن سهل بن زياد عن محمد بن اسماعيل بن بزيع عن محمد بن زيد

قال:..... الى آخره وعلى ما ذكره جماعة كونه داخلاً في عدة ثقة الإسلام فروايته عنه لا تحصى.

ومحمد بن علي بن محبوب في التهذيب في باب حكم الظهار وعلي بن ابراهيم في الكافي في باب الرجل يدخل يده في الاناء قبل ان يغسله الى آخره وهذا كاشفٌ عن وثاقة الرجل وحسن حاله.(١)

والجواب عن ذلك:

أنه قد تقدم مفصلاً غير مرة أنَّ هناك فرق بين رواية الاجلاء ممن ثبت لهم ميزة أنهم لا يروون إلاّ عن ثقة كابن أبي عمير وصفوان والبزنطي عن شخص وبين رواية الأجلاء ممن لم يثبت لهم هذا المعنى كالصفار وابن محبوب واضرابهم، وما ينفع في الدلالة على وثاقة المروي عنه إنما هو رواية النوع الأوّل من الاجلاء، وأما رواية النوع الثاني منهم فهي لا تنفع -بل قل لا تكفي في نفسها- في اثبات وثاقة المروي عنه، وبالتالي فلايمكن لها أنْ تكون بنفسها إمارة على الوثاقة ،

(١) أُنظر: المحدث النورى: خاتمـــــة مستدرك الوسائل: الجزء الخامس: صفحة: ٢٢١-٢٢٣ والمامقانى: تنقيح المقال: اجزء ٣٤، صفحة: ١٩٠ .

ومن ذكروا في هذا الوجه فهم من النوع الثاني دون الأوّل، وبالتالي فلا تدلّ روايتهم -بنفسها- عن شخص على وثاقة ذلك الشخص.

الوجه الخامس:

ما استند إليه جمعٌ منهم المحدث النوري، وهذا الوجه يعتمد على أنَّ الرجل كثير الرواية، وكثرة الرواية ملازمة لوثاقة الراوي وقرّبه بالقول: ومن وجوه وثاقته كون سهل بن زياد كثير الرواية جداً، واكثرها سديدة مقبولة مُفتى بها كما صرّح في التعليقة،(١) وقد ورد في النصوص أنَّ منزلة الرجال على قدر روايتهم عنهم (عليهم السلام)، ففي أصل زيد الزراد عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: قال أبو جعفر (عليه السلام): يا بُني اعرف منازل شيعة علي (عليه السلام) على قدر روايتهم ومعرفتهم.(٢)

وفي غيبة النعماني عن جعفر بن محمد الصادق (عليهما السلام) أنه قال: اعرفوا منازل شيعتنا عندنا على حسب روايتهم وفهمهم عنّا .....الى

---

(١) اُنظر: تعليقة الوحيد على منهج المقال: صفحة: ١٧٤.

(٢) اُنظر: الاصول الستة عشر: صفحة: ٣.

آخر الخبر.(١)

وفي لفظ الكشي: اعرفوا منازل الرجال منا على قدر روايتهم عنا، وفي لفظ آخر منازل الناس منا ......الى آخره.

وظاهر الجميع كون كثرة الرواية عنهم (عليهم السلام) مع الواسطة او بدونها مدحاً عظيماً كما عليه علماء الفن، فإنهم عدّوها من أسبابه لكشفها غالباً عن اهتمامه بأمور الدين وسعيه في نشر آثار السادات الميامين وهذه فضيلة عظيمة توصل صاحبها الى مقام عالٍ يكشف عنه التوقيع المبارك المهدوي (عليه السلام): وأما الحوادث الواقعة فارجعوا فيها الى رواة حديثنا....... الى آخره.(٢)

ولنا في الكلام حاصله:

أنَّ هذا الوجه ضعيفٌ جداً؛ وذلك لأنه لا يُحتمل أنْ يكون مجرد

(١) اُنظر: الغيبة النعماني: صفحة: ٢٢. وفيه على قدر روايتهم عنا وفهمهم هنا

(٢) اُنظر: المحدث النوري: خاتمة مستدرك الوسائل: الجزء الخامس: صفحة: ٢٢٢-٢٢٥.

نقل الالفاظ منشئاً لعلو المنزلة والرفعة في الإسلام من دون أنْ تكون الروايات قد صدرت واقعاً، وكان الناقل واعياً فاهماً لمعناها حريصاً على نقلها بألفاظها الصحيحة، فاهمٌ لدلالتها والمطلوب منها.

ويؤكد هذا المعنى تتمة اغلب الروايات المتقدمة وروايات اُخرى وردت بهذا الشأن تتحدث عن شرح المحدّث وكونه مفهّمٌ ونحو ذلك من التعبيرات.[1]

وبالتالي فالروايات المطمئن بصدورها هي التي ترفع المنزلة في الإسلام لا مجرد نقل أي رواية منسوبة الى الائمة (عليهم السلام)، والاطمئنان بالصدور فرع وثاقة الراوي في الحديث. لا العكس، وهو أنْ يكون كثرة الرواية مؤشر على الصدور ورفعة المنزلة.

وعليه: فلابدّ أنْ تثبت وثاقة سهل بن زياد وقدرته على فهم النصوص وتفسيرها حال النقل والتحديث حتى يمكن القول بأنها – كثرة الرواية– تشير الى رفعة منزلة الرجل وعلّو مكانته، وبعد

(١) اُنظر: رجال الكشي: صفحة: ٣. حديث: ٢. والوسائل: الجزء: ٢٧. صفحة: ١٢٩ حديث: ٣٣٢٥٣ وغيرها من الموارد.

الاطلاع على كلمات اعلام الرجال المعاصرين له والمتأخرين عنه كأحمد بن محمد بن عيسى وابن الوليد والشيخ الصدوق وابن نوح والنجاشي وابن الغضائري الخادشة والقادحة بسهل بن زياد كيف يمكن القول بكونه حسن الحال مطمئن بصدور مروياته عن الائمة (عليهم السلام)!؟

ثم أنه لابدّ من الاشارة إلى أنَّ ظاهر الروايات المتقدمة الرواية المباشرة عن المعصومين (عليهم السلام) -كما هو القدر المتيقن منها-، وبالتالي التعدي عن الرواة المباشرين الى غير المباشرين بحاجة الى قرينة، وروايات سهل بن زياد المباشرة عن الائمة (عليهم السلام) عدد قليل، بل لعلّه قليلٌ جداً مقارنة مع ما وقع في اسناده من روايات،[1] وبالتالي فلا يشمله الحديث عن كثرة الرواية عنهم (عليهم السلام) وكونها موجبة لرفع الشأن وعلو المنزلة.

والنتيجة: أنَّ هذا الوجه ساقط عن الاعتبار.

---

(١) أُنظر: نظير ما جاء في الكافي: الجزء الأوّل: صفحة: ١٠٣ حديث: ١٠ والجزء السابع: صفحة: ٤٥ حديث: ١ والتوحيد: صفحة: ٦٦ حديث: ١٩.

الوجه السادس:

ما ذكره السيد الشفتي (قدس سره) من أنَّ سهل بن زياد ثقة من جهة كونه صاحب كتاب التوحيد وغيره.(١)

ولكن للمناقشة في هذا الوجه مجالٌ وحاصله:

أنه لا دلالة على أنَّ كل صاحب كتاب ثقة، ولا ملازمة في المقام اصلاً، فلو كان الامر كذلك لما احتاج النجاشي والشيخ الطوسي (قدس سرهما) الى اضافة التوثيقات والتضعيفات لمن ترجموا له في كتبهم فهرست اسماء مصنفي الشيعة وفهرست كتب الشيعة واصولهم، ولحلّت كتب الفهارس والمصنفات لأصحابنا محل كتب الرجال التوثيقات والتضعيفات، وهذا باطل كما هو واضح، فكم من صاحب كتاب في الفقه والحديث والعقائد كان كتابه مليء بالأكاذيب والروايات الضعيفة والافكار غير السديدة فكيف يمكن ان يكون اصل تأليف كتاب منشئاً للقول بوثاقة المؤلف وعليه: فهذا الوجه باطلٌ جزماً.

---

(١) أُنظر: السيد محمد باقر الشفتي: الرسائل الرجالية: صفحة: ٤٥٩.

الوجه السابع:

ما ذهب اليه غير واحد ومنهم الشيخ المامقاني قدس سره في تنقيح المقال:

أنَّ سهل بن زياد شيخ إجازة، وهي– أي شيخوخة الاجازة– بنفسها من أسباب الوثوق بالرجل والاعتماد عليه.(١)

والجواب عن ذلك:

أنَّ مسألة كبرى وثاقة كل شيخ اجازة وأنَّ شيخوخة الإجازة بنفسها دليلاً على الوثاقة فهذه الكبرى غير تامة، وقد فصلنا الحديث في ذلك فيما تقدّم من الأبحاث وذكرنا:

أنَّ شيخوخة الإجازة بنفسها لا تفيد وثاقة شيخ الاجازة في الحديث والرواية فضلاً عن عدالته أو جلالة قدره ونحو ذلك، بل الصحيح أنَّ شيخوخة الاجازة كانت نمط من انماط وطرق تحمل الرواية أوجدتها ظروف تاريخية معينة متمثلة بدخول مرحلة زمنية زادت فيها اعداد الروايات وظهرت فيها الكتب والمصنّفات

(١) انظر المامقاني تنقيح المقال جزء ٣٤ صفحة ١٨٩.

والجوامع الروائية واستلزم نقلها الى الأجيال القادمة استحداث آلية علمية فكانت شيخوخة الإجازة ومن هنا نجد أنَّ شيخ الاجازة قد يبادر للبحث عمّن يمكن أنْ يتحمل مروياته لينقلها الى ما بعده من الطبقات، وقد يبادر طالب العلم والحديث للبحث عن شيخ يمتلك كمّ مُعين من الروايات يستطيع أنْ يتحملها عنه ويقوم بمهمة نقلها الى الاجيال القادمة.

ومن الواضح أنَّ هذه العملية لا دلالة فيها على وثاقة شيخ الاجازة، بل غاية ما يمكن أنْ يقال:

أنَّ سيرة العقلاء والعلماء والمحصلّين للعلوم في مثل هكذا موارد قائمة على عدم الاستجازة عمّن اشتهر بالكذب والدّس والوضع والضعف، ومن الواضح أنَّ هذا شيء والوثاقة في الحديث والرواية – وما يستلزمها من ضبط واتقان– شيء آخر، على تفصيل ذكرناه فيما تقدّم من الكلام والابحاث فراجع.

الوجه الثامن:

وهذا الوجه مبني على الاكتفاء بنتائج استقراء وتتبع روايات

سهل بن زياد فيستكشف من اتقانها واعتناء المشايخ بها وثاقة سهل بل ما فوق الوثاقة.

ولكنّ هذا الوجه غير تام؛ وذلك لأنه لا يمكن دعوى وصول جميع روايات سهل ابن زياد الينا فلعلّ جملة كبيرة من رواياته التي ورد فيها الغلو والانحراف ومخالفة الاصول والعقائد قد حذفها الأعلام بقرينة الاستثناء ابن الوليد لروايات سهل بن زياد مع جمع آخرين من رجال كتاب نوادر الحكمة، ولعلّ هذا سبب لعدم وصول المخدوش من رواياته إلينا.

ثم أنَّ اعلام الرجال من المتقدمين كابن الغضائري (رحمه الله) وغيره هم من قاموا بهذه المهمة واطلعوا على روايات الرواة وقيموها على هذا الاساس وأُسس أُخرى من جهة أنَّ الفرصة كانت سانحة امامهم للقيام بهذه العملية؛ وذلك لتوفر المعطيات والروايات التي يبحث عنها اهل الرجال ومنها مرويات الرواة.

ولكن بعد ألف عام يصعب الحديث عن هذه الآلية واعادة توفر المعطيات الرجالية التي يمكن أنْ تنتج اطمئنان بحال الرواة من

الوثاقة والضعف بنفسه من دون ضم وجوه أُخرى.

ولا يمكن مقارنة سهل بن زياد بإبراهيم بن هاشم القمي فإن المعطيات الرجالية للاثنين مختلفة جداً فقد طعن اعلام الرجال بسهل بن زياد في غير مورد -كما ستأتي الإشارة إليه-، وهذا لم يحدث مع ابراهيم بن هاشم وغيره من الوجوه متروكة لمحلّها.

فالنتيجة: أنَّ هذا الوجه غير تامٍ.

الوجه التاسع:

وهو الوجه الذي اشار إليه سيدنا الاستاذ محمد سعيد الحكيم (دامت افاداته) وحاصله:

أنه يمكن الرجوع في توثيق سهل بن زياد الى حال ابن قولويه (رحمه الله) في توثيقه؛ وذلك لأنه من رجال كتابه كامل الزيارات.(١)

ولكن هذا الوجه الذي طرحه (دامت بركاته) غير تام أيضاً؛

(١) أُنظر: السيد محمد سعيد الحكيم: مصباح المنهاج: كتاب الطهارة: الجزء الأوّل: صفحة: ٤٧٣. وكذلك أُنظر: الفوائد الرجالية من مصباح المنهاج: صفحة: ٩٥.

وذلك لما تقدم منا مفصلاً في التوثيقات العامة من أنَّ البناء على وثاقة كل من وقع في اسناد كامل الزيارة (وتعدادهم حوالي ٣٨٨ راوٍ) فهو غير صحيح سواءٌ على مستوى المشايخ المباشرين (والذين يعدون بحوالي ٣٢ راوٍ)أو الاعم منهم ومن غير المباشرين، وكذلك اعم من أنْ ينتهي الاسناد الى المعصوم (عليه السلام) أو غيره، فإن كلّ ذلك غير صحيح اذ لا شاهد عليه من كلمات ابن قولويه طاب ثراه وتفصيل الكلام في محلّه.

وحتى على تقدير حمل كلام ابن قولويه (طاب ثراه) على ارادة الدائرة الاضيق وهم المشايخ المباشرين (وهم حوالي ٣٢ راوي) فكذلك يرد عليه في المقام:

أوّلاً: أنَّ هذا المقدار كذلك لم يثبت؛ لأنَّ ما وضعه ابن قولويه (طاب ثراه) من صفات لرواة كتابه لا يتوفر في حوالي ٢٠٪ من مشايخه المباشرين في كامل الزيارات، وهذا يمنع عن الحمل على إرادة مشايخه المباشرين من كلمات مقدمة كتابه.

وثانياً: حتى على تقدير تمامية هذا التوثيق في حدود مشايخه

المباشرين فمع ذلك لا ينفع اثبات وثاقة سهل بن زياد؛ من جهة كونه ليس من مشايخ المباشرين له لاختلاف الطبقة بينهما كثيراً فإبن قولويه (توفي سنة ٣٦٨ للهجرة) فهو من الطبقة العاشرة –كما تقدم منا التقسيم –وسهل بن زياد روى عن الامام الجواد (عليه السلام) والامام الهادي (عليه السلام) والامام العسكري (عليه السلام) وبالتالي فهو يعدّ من الطبقة السابعة التي روت في الفترة ما بين ٢١٥ الى ٢٥٥ هجرياً تقريباً، وهي طبقة تلامذة الامام الرضا (عليه السلام)، وبالتالي فاختلاف الطبقة واضح فالنتيجة: أنَّ هذا الوجه غير تامٍ.

الوجه العاشر:

كذلك ما ذكره سيدنا الاستاذ محمد سعيد الحكيم (دامت افاداته) وحاصله:

أنه يمكن الرجوع في توثيق سهل بن زياد الى ظهور حال علي بن

ابراهيم في توثيقه؛ لأنه من رجال كتاب تفسير القمي.[1]

ولكن يرد عليه: أنه بعد التحقيق -كما تقدّم مفصلاً- اتضح لنا انَّ هذا الوجه ضعيفٌ، فما بين ايدينا مما يسمى بتفسير القمي ليس هو كلّه لعلي بن ابراهيم القمي بل قامت الادلة والشواهد والقرائن أنه كتاب هجين لعدة مؤلفين منهم علي بن ابراهيم القمي وقد تعرض لإضافات في مراحل زمنية مختلفة اخرجته -أي ما بأيدينا من كتاب- عن مُسمى تفسير القمي.

بل ما يدعى انها مقدمة التفسير والتي منها يمكن استفادة توثيق القمي رجال اسناد كتابه فقد تقدّم الخدش في ثبوت كونها جزء الكتاب، وقد تقدّم كل ذلك مفصلاً في بحثنا في التوثيقات العامة فراجع.

---

(١) اُنظر: السيد محمد سعيد الحكيم: مصباح المنهاج: كتاب الطهارة: الجزء الأوّل: صفحة: ٤٧٣. وكذلك اُنظر: الفوائد الرجالية من مصباح المنهاج صفحة: ٩٥.

فالنتيجة ان هذا الوجه لا يمكن المساعدة عليه بوجه.

نعم، لابدّ من الإشارة الى ظاهرة مهمة في تعاطي الفقهاء مع روايات سهل بن زياد وحاصلها:

إمكانية الاعتماد على مقدار من روايات سهل بن زياد، فإنَّ الرجل ممكن تكرر اسمه في دائرة واسعة من الاسانيد حيث ورد في ضمن(٢٥٦٧)سنداً من اسانيد الكتب الاربعة، جاء(١٩١٨)سنداً منها في كتاب الكافي، وثمانية اسانيد في كتاب من لا يحضره الفقيه للصدوق (قدس سره)، و٤٨٧ سنداً في تهذيب الاحكام و١٥٤ سنداً في كتاب الاستبصار ومجموع ما ورد فيه من اسانيد كتاب وسائل الشيعة(٢٥٠٢)من الاسانيد حتى شاع بينهم أنَّ الامر في سهل سهل، وخصوصاً في القرون الاربعة الاخيرة في المصنفات الفقهية حيث قال تقي المجلسي (طاب ثراه) (المتوفى ١٠٧٠ للهجرة) في روضة المتقين تعليقاً على احدى الروايات وفي السند سهل وهو سهلٌ كما تقدم مراراً.(١)

---

(١) أُنظر: محمد تقي المجلسي: روضة المتقين: الجزء الرابع: صفحة: ٤٠٧.

وتبعه في ذلك محمد باقر البهبهاني (قدس سره) (المتوفى ١٢٠٥ للهجرة) في حاشية مجمع الفائدة والبرهان: من (أن الضعف سهلٌ..... الى ان قال وانه مقبول الرواية البتة)،[١] وكذا الميرزا القمي (قدس سره) (المتوفى ١٢٢١ للهجرة) في غنائم الايام حيث قال:(وليس في سندها من يتأمل فيه الاّ سهل، وهو سهل)،[٢] وكذا السيد جواد العاملي (قدس سره) (المتوفى ١٢٢٦ للهجرة) في مفتاح الكرامة حيث قال: (أنَّ الامر في سهل سهلٌ)،[٣] وكذا صاحب الجواهر (قدس سره) (المتوفى ١٢٦٦ للهجرة)

(١) اُنظر: محمد باقر البهبهاني: حاشية مجمع الفائدة والبرهان: صفحة: ٦٦٢-٦٦٣.

(٢) اُنظر: الميرزا القمي: غنائم الايام في مسائل الحلال والحرام: الجزء الثالث: صفحة: ٤٥٦-٤٥٧.

(٣) اُنظر: السيد جواد العاملي: مفتاح الكرامة: الجزء العاشر: صفحة: ٢٩٢. الطبعة القديمة.

حيث قال: (أنَّ الامر في سهل سهلٌ)،[١] وكذا الشيخ الانصاري (طاب ثراه) (المتوفى ١٢٨٢ للهجرة) في المكاسب،[٢] وكذا السيد صاحب الرياض (قدس سره)،[٣] والسيد الحكيم (طاب ثراه).[٤]

ولكن سيتضح -بما يأتي- أنَّ الامر في سهل ليس بسهل كما ذهب اليه الفقهاء، بل صعب من ناحية الوثاقة في الحديث-أي عند أهل الرجال- بل يمكن توجيه هذه العبارة من جهة كما ستأتي الاشارة اليه مفصلاً:

أن جملة من رواياته كانت محفوفة بقرائن اورثت الاطمئنان لدى جمع من الفقهاء اقتضى منهم ذلك الى الانتهاء للقول بأنّ الامر في سهل سهلٌ، وإلاّ فكلمات أهل الرجال من هذه الناحية أكثر دقة واقل

(١) أُنظر: محمد حسن النجفي الجواهري: جواهر الكلام: الجزء الواحد والاربعون: صفحة: ٢٨٦.

(٢) أُنظر: الانصاري: المكاسب: الجزء الرابع: صفحة: ٣٠٩.

(٣) أُنظر: رياض المسائل: الجزء السابع: صفحة: ٢٩٤.

(٤) أُنظر: مستمسك العروة الوثقى: الجزء الأوّل: صفحة: ٢٤٥.

احتواءً على هذا التعبير، وهذا ما يدعم القول بأنَّ ما اعتبر من روايات سهل بن زياد كانت لقرائن فقهية –سيأتي مزيد ايضاح من هذه الجهة–.

فتحصل مما تقدّم:

انه لم يقم لدينا وجه معتبر يمكن استفادة وثاقة سهل بن زياد منه.

ثم أنه يقع الكلام في الوجوه التي قيلت في اثبات ضعف سهل بن زياد والقدح فيه:

الوجه الأوّل:

ما ذكره النجاشي في فهرست اسماء مصنفي الشيعة في ترجمة سهل بن زياد حيث قال عنه:

سهل بن زياد، ابو سعيد الآدمي الرازي، كان ضعيفاً في الحديث، غير معتمداً فيه، وكان أحمد بن محمد بن عيسى يشهد عليه

بالغلو والكذب، اخرجه من قمّ الى الري وكان يسكنها.(١)

والعبارة واضحة الدلالة في إرادة الإشارة الى الضعّف في الحديث بالمعنى المطلوب في علم الرجال، وعدم إمكان الاعتماد على مروياته، كما في قبال ذلك نقول ثقة في الحديث ونعتمد على مروياته، وهذا هو ظاهر العبارة بوضوح.

ويعضده: تأكيده للمعنى المتقدّم بما أورده عقب ذلك من التعبير بأنه غير معتمد في الحديث، وهذا نمط من انماط التأكيد على إرادة الضعف في الحديث المبحوث عنه في علم الرجال، والمانع عن اعتبار مروياته.

إلاّ أنه مع ذلك فقد أُعترض على دلالة تعبير النجاشي على ضعف سهل في الحديث بما حاصله:

أنَّ قول النجاشي في سهل بن زياد لا ينافي وثاقة سهل ولا يعارض توثيق رجال الشيخ، فإنَّ المراد من الضعف في الحديث هو

(١) أُنظر: النجاشي: فهرست اسماء مصنفي الشيعة: صفحة: ١٨٥. رقم: ٤٩٠.

الرواية عن الضعفاء والمجاهيل والاعتماد على المراسيل، وهي غير قادحة في العدالة كما فعل العلامةُ وجمهور الفقهاء في محمد بن خالد الذي وثقه الشيخ وقال فيه النجاشي ما قاله في سهل، فحكموا بوثاقته مع بنائهم على تقديم الجارح خصوصاً إذا كان مثل النجاشي.(١)

والاساس في هذا الكلام البناءُ على أنَّ الضعف في الحديث يجتمع مع الوثاقة بل والجلالة على ما قالوا، بخلاف الضعيف وقربوه بالقول:

أنَّ الذي ذكره النجاشي في حق سهل ابن زياد هو (ضعيف في الحديث) لا (ضعيف) على نحو الاطلاق، وهو –أي هذا التعبير بضعيف في الحديث– دالّ على أنَّ مبانيه الحديثية ضعيفة كاعتماد المراسيل أو على رواية الضعفاء لا أنه في نفسه ضعيف كما هو مقتضى اختلاف التعبير. وبهذا المعنى رد سيدنا الاستاذ السيد محمد سعيد الحكيم (دامت بركاته) طعن النجاشي في سهل بن زياد وقال في

---

(١) اُنظر: المحدث النوري: خاتمة مستدرك الوسائل: الجزء الخامس: صفحة: ٢٢٦–٢٦٧.

تقريبه:

أنَّ طعن النجاشي غير صريح في تضعيف سهل بن زياد؛ لأنَّ ضعف الحديث باصطلاح القدماء لا يُراد به ضعف نقل الشخص للرواية الراجع الى عدم وثاقته، بل ضعف الحديث الذي يرويه لعدم التزامه بالاقتصار على رواية الأحاديث المعتمدة، فهو نظير الطعن بالرواية عن الضعفاء أو اعتماد المجاهيل الذي اشار اليه ابن الغضائري.(١)

ولكن لنا في المقام كلام حاصله:

أن هذا الكلام ضعيفٌ وذلك؛ لأنَّ الظاهر من التعبير بـ(ضعيف في الحديث) ضعف الحديث شخص نفسه، وللنجاشي في إرادة الاشارة الى الوثاقة في نفس الراوي والضعف من جهة الرواية عن الضعفاء والمجاهيل والاعتماد على المراسيل تعبير خاص وهو (ثقة في

(١) اُنظر: السيد محمد سعيد الحكيم: مصباح المنهاج: كتاب الطهارة: الجزء الأوّل: صفحة: ٤٧٣. وكذلك اُنظر: الفوائد الرجالية من مصباح المنهاج صفحة: ٩٤.

الحديث إلاّ أنّ اصحابنا قالوا: كان يروي عن الضعفاء ويعتمد المراسيل، ولا يبالي عمّن اخذ، وما عليه فى نفسه مطعن من شيء) كما ذكر هذا التعبير بحق محمد بن أحمد بن يحيى.[1]

نعم، ما ذكر في الاستشهاد ب (محمد بن خالد) فهو على خلاف ظاهر العبارة، وبالتالي فلابدّ في الحمل عليه من قرينة تعين على مثل هذا الحمل، وهي مفقودة في المقام، بل صريح التعبير من النجاشي إنما هو ارادة الاشارة الى الضعف في الحديث المانع عن اعتبار المرويات.

فالنتيجة النهائية: أنَّ كلمات النجاشي واضحة الخدش في سهل بن زياد وضعفه في الحديث، وبالتالي عدم اعتبار مروياته.

الوجه الثاني:

كلمات ابن الغضائري بحق سهل بن زياد:

فقد ترجم ابن الغضائري في رجاله لسهل بالقول:

سهل بن زياد، أبو سعيد الآدمي الرازي، كان ضعيفاً جداً، فاسد

(١) أُنظر: النجاشي: فهرست اسماء مصنفي الشيعة: صفحة: ٣٤٨. رقم: ٩٣٩.

الرواية والدين،[1] وكان أحمد بن محمد بن عيسى الاشعري اخرجه من قم واظهر البراءة منه، ونهى الناس عن السماع منه والرواية عنه، ويروي المراسيل ويعتمد المجاهيل،[2].[3] ، ودلالة كلمات ابن الغضائري صريحة جداً في فساد سهل رواية ومذهباً وعقيدة، واشار إلى أنَّ هذا معروف عنه في اوساط قم مما دعى أحمد بن محمد ابن العيسى الاشعري القمي الى اخراجه من قم الى الري.

إلاّ أنه قد اعترض على تمامية دلالة كلماته على الطعن في سهل من جهات:

الجهة الاولى:

أنَّ كتاب ابن الغضائري غير ثابت النسبة الى صاحبه، وبالتالي

(١) أُنظر: في مجمع الرجال وخلاصة الاقوال والمذهب بدل والدين.

(٢) أُنظر: نقله كلمة العلامة في خلاصة الاقوال: صفحة: ٢٢٩. رقم٢. وفيه المذاهب بدل الدين واورده ابن داوود في بعضه في القسم الثاني: رقم: ٢٢٩

(٣) – أُنظر: ابن الغضائري: الرجال: صفحة: ٦٦–٦٧. رقم:٦٥.

فلا اعتداد بما يرويه فيه من تضعيفات.

والجواب عن ذلك واضح:

فقد تقدّم مفصلاً التحقيق في هذه الجهة وانتهينا الى أنَّ الصحيح ثبوت نسبة الكتاب لإبن الغضائري، والرجل نفسه ثقة فلابدّ من الأخذ بما يضمّه الكتاب من تضعيفات واُمور اُخرى من معطيات رجالية، بل لا وجه حتى لما قيل من التفكيك بين تضعيفاته فلا تقبل والاُمور الاخرى من المعطيات الرجالية الواردة بعد ثبوت نسبة الكتاب ووثاقة مؤلفه.

الجهة الثانية:

وهي الجهة التي اشار اليها سيدنا الاستاذ الحكيم (دامت بركاته) من أنَّ طعن ابن الغضائري في سهل بن زياد لا اعتماد عليه مع ما هو المعروف عنه في تسرعه في الطعن وتشبثه بأدنى شبهة.[1]

(١) اُنظر: السيد محمد السعيد الحكيم: مصباح المنهاج: كتاب الطهارة: الجزء الأوّل: صفحة: ٤٧٣.

وبما يقرب منه خدش صاحب تنقيح المقال (قدس سره)،[١] وصاحب مستدرك الوسائل (رحمه الله).[٢]

ولكن للمناقشة فيه مجال وحاصله:

أنّ ابن الغضائري كان يمتاز بمنهجية علمية واضحة في تقييم الرواة، وكان يعتمد على أقاويل الأعلام، ويستقرأ روايات الراوي وحتى اشعاره وكلماته الأخرى، وبعد ذلك يُصدر الحكم بحال الراوي، ولا مجال للحديث عن كونه متسرع الطعن ويتشبث بأدنى شبهة؛ فإنَّ الرجل صاحب نظرة متأنية واضحة المعالم من خلال ما يعتمده من اسلوب في تحقيق حال الرواة الذين يترجم لهم، وتقدّم تفصيل ذلك كلّه.

وعليه فما ورد في هذه الجهة مما لا مجال للتعويل عليه، بل خلاف المدعى.

(١) أُنظر: المامقاني: تنقيح المقال: الجزء: ٣٤. صفحة: ١٩٣.

(٢) أُنظر: المحدث النوري: خاتمة مستدرك الوسائل: الجزء الخامس: صفحة: ٢٢٩-٢٣٠.

الجهة الثالثة:

أن الاصلَ في تضعيف ابن الغضائري لسهل بن زياد هي كلمات أحمد بن محمد بن عيسى الاشعري القمي بحق سهل بن زياد، وهو مبني على اتهام سهل بن زياد بالغلو، وهو ليس فيه، وكذلك الكذب وهو ليس فيه. والسبب وراء الأخذ بكلام أحمد بن محمد بن عيسى أنه كان رئيس الشيعة في قم ويحتج بكلامه ويؤخذ بقوله.(١)

وللمناقشة فيه مجالٌ من جهات:

أوّلاً: أنه لا دليل على حصر منشأ اتهام سهل بالغلو بأحمد بن محمد بن عيسى، بل لعلّه كان هناك من يتهمه بالغلو كذلك ولكن لم تصل كلماتهم إلينا في المقام.

وثانياً: أنه يحتمل كذلك ان تكون التهمة بالغلو ثابتة على الرجل– وسيأتي الكلام من هذه الجهة– بل ثبوت الغلو بحق الرجل هو الظاهر.

---

(١) أُنظر: المحدث النوري: خاتمة مستدرك الوسائل: الجزء الخامس: صفحة: ٢٢٩–٢٣٠.

وثالثاً: أنَّ أحمد بن محمد بن عيسى وصف سهل بالغلو والكذب، وتجد أنَّ ابن الغضائري لم يتعرض لكون سهل كذاباً، فلو كان قد اعتمد مقالة احمد بن محمد ابن عيسى في سهل لكان وصفه بالكذب، وهذا يبُعد احتمال كون مستند ابن الغضائري في حال سهل كلمات أحمد بن محمد.

فالنتيجة: أنَّ الاعتراضات غير صحيحة، ولا وجه لها.

والمتحصل مما تقدّم:

أنَّ هذا الوجه في الطعن بسهل بن زياد تامّ، ولا غبار عليه.

الوجه الثالث:

تضعيف الشيخ الطوسي (ﻗﺪﺱ ﺳﺮﻩ) لسهل في كتابه (فهرست كتب الشيعة واصولهم) حيث قال في ترجمته:

سهل بن زياد الآدمي الرازي، يكنى ابا سعيد ضعيف له كتابٌ أخبرنا به ابن أبي جيد عن محمد بن الحسن عن محمد بن يحيى عن محمد بن أحمد بن يحيى عنه ورواه محمد بن الحسن بن الوليد عن سعد

والحميري عن أحمد بن ابي عبد الله عنه.[١]

ودلالته على تضعيف سهل واضحة، ولكن مع ذلك اعترض عليه بعدة اعتراضات:

الاعتراض الأوّل:

ما اشار اليه جمعٌ كالشيخ المامقاني (رحمه الله)،[٢] والمحدث النوري (رحمه الله)،[٣] بأن الشيخ الطوسي رجع عن هذا التضعيف في كتاب الرجال المتأخر في تأليفه عن فهرست كتب الشيعة واصولهم، بل وثقه في كتابه (الرجال)، فيُعلم من ذلك أنه قد تبين له عند تصنيف كتاب الرجال ما لم يكن مُتبين لديه عند تصنيف كتاب فهرست كتب الشيعة واصولهم، وبذلك يسقط هذا التضعيف.

ولكن للمناقشة في هذا الاعتراض مجالٌ واسع:

(١) أُنظر: الشيخ الطوسي: فهرست كتب الشيعة واصولهم: صفحة: ١٤٢.

(٢) أُنظر: المامقاني: تنقيح المقال: الجزء: ٣٤ صفحة: ١٩٣.

(٣) أُنظر: المحدث النوري: خاتمة مستدرك الوسائل: الجزء الخامس: صفحة: ٢٤٧–٢٤٨.

وذلك لأنه قد تقدّمت الاشارة الى جملة من الشواهد والمؤيدات التي تدفع باتجاه عدم ثبوت أصل التوثيق في كتاب الرجال، وهذا الاحتمال ليس ببعيد.

ويضاف الى ذلك:

أنه حتى على تقدير معارضته بتوثيقه في كتاب الرجال فهناك الكثير من الوجوه وكلمات للأعلام -تقدّم قسم منها ويأتي قسم آخر- صريحة في تضعيف سهل بن زياد وغلّوه وكذبه وعدم اعتبار مروياته، بل أنها صريحة بكذبه وحماقته.

فالنتيجة: أنَّ هذا الاعتراض لا يفُضي الى شيء معتبر، ولا إلى نتيجة مهمة مؤثرة في حال سهل بن زياد.

الاعتراض الثاني:

ما أشار إليه المحدّث النوري (قدس سره) في خاتمة مستدرك الوسائل من أنه يمكن الجواب عن تضعيّف الشيخ الطوسي لسهل بن زياد في كتاب فهرست كتب الشيعة واصولهم من جهة وجوب تقييده بقاعدة

الجمع بما في كتاب النجاشي غير المنافي للوثاقة.(١)

ولكن هذا الاعتراض غير تامٍ؛ وذلك لما تقدّم بيانه من أنَّ تعبير النجاشي عن سهل بن زياد واضح وصريح في ضعفه من ناحية الحديث حيث قال عنه: (كان ضعيفاً في الحديث غير معتمد فيه)، وأي صراحة في ارادة الضعف في الحديث أكثر من هذه الصراحة؟

والغريب أنه مع كل هذه الصراحة عاد بعض المعاصرين وكرر هذا الوجه في الاعتراض على تضعيف الشيخ الطوسي (قدس سره) لسهل بن زياد في كتابه (فهرست كتب الشيعة واصولهم)، فكلام النجاشي في المقام ظاهرٌ بل صريحٌ بل أكثر من الصراحة في إرادة الاشارة الى الضعف في الحديث وعدم اعتبار مرويات سهل.

الاعتراض الثالث:

ما اشار إليه سيدنا الاستاذ محمد سعيد الحكيم (دامت افاداته) في مصباح المنهاج وحاصله:

(١) أُنظر: المحدث النوري: خاتمة المستدرك الوسائل: الجزء الخامس: صفحة: ٢٤٧.

أنَّ تضعيف الشيخ الطوسي (قدس سره) لسهل بن زياد في كتاب الفهرست فهو معارض بتوثيقه له في كتابه –في أصحاب الامام الهادي (عليه السلام) –الذي قيل إنه متأخر عن الفهرست تأليفاً؛ لإشارته إليه فيه فيكون مقدماً عليه، ولا أقل من تساقطهما، والرجوع في توثيق الرجل الى ظهور حال علي بن ابراهيم وابن قولويه في توثيقه؛ لأنه من رجال كتابيهما.[١]

وللمناقشة فيما افادت (دامت بركاته) مجالٌ وحاصله:

إنَّما ذكره (دامت بركاته) مبني على أنَّ المدرك في حجية قول الرجال إنما هو من باب حجية خبر الثقة في الموضوعات الخارجية، ومنها حال الرواة، فلذلك يتُصور عندئذ تعارض الكلامين.

ولكن الصحيح –وهو المختار كما فصلناه في كتابنا مدرك حجية قول الرجال من المختارات الرجالية– كون المدرك في حجية قول

(١) اُنظر: السيد محمد سعيد الحكيم: مصباح المنهاج: كتاب الطهارة: الجزء الأوّل: صحفة: ٤٧٣ وكذلك: الفوائد الرجالية من مصباح المنهاج: صفحة: ٩٥.

الرجال كونه من باب أنه قرينة ومقدمة وشاهد يحمل قيمة احتمالية معينة قادرة على الانخراط في محور بناء الاطمئنان بحال الراوي –وثاقة وضعفاً–، وبناءً على ذلك فلا يمكن للتوثيق الوارد في كتاب الرجال –حتى ولو بمعية وقوع الرجل في اسناد ما يسمى بتفسير القمي وكامل الزيارة –أنْ يوصلنا الى الاطمئنان بوثاقة سهل، خصوصاً بعد وجود كلمات القدح الواضحة في حال الرجل، وعدم تمامية ما ذُكر من وجوه يمكن أنْ يستفاد منها وثاقته كالوقوع في اسناد ما يسمى بتفسير القمي أو كامل الزيارة –على تفصيل تقدّم.

فالنتيجة: أنَّ هذا الاعتراض غير تامّ.

الوجه الرابع:

قيام محمد بن الحسن بن الوليد باستثناء روايات سهل بن زياد في نوادر الحكمة مع جملة من استثناهم من ذلك، فقد ذكر النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة في ترجمة محمد بن أحمد بن يحيى ابن عمران الاشعري القمي أنه:

كان ثقة في الحديث، إلاّ أنَّ أصحابنا قالوا: كانوا يروي عن

الضعفاء ويعتمد المراسيل، ولا يبالي عمّن اخذ، وما عليه في نفسه من مطعن في شيء، وكان محمد بن الحسن بن الوليد يستثني من رواية محمد بن أحمد بن يحيى ما رواه عن محمد بن موسى الهمداني أو ما رواه عن رجل ....الى أن قال أو عن سهل بن زياد الآدمي.[1]

وتقدّم منا الحديث مفصلاً على أنّ الاصل في دلالة الاستثناء من قبل ابن الوليد هو ضعف كل من اُستثني –وهم حوالي ٢٦ راوٍ– انفسهم لا رواياتهم في نوادر الحكمة فحسب، إلاّ إذا ثبت في مورد أنَّ هناك قرائن وشواهد على خلاف ذلك فعندئذ لا يدلّ الإستثناء على ضعف المستثنى، كما حدث في محمد بن عيسى بن عبيد اليقطيني بمعية كلام أبو العباس ابن نوح واستغرابه من شموله بالاستثناء.

فإذا تمّ ما تقدّم اتضح أنَّ سهل بن زياد ضعيف في الحديث ومروياته غير معتبرة.

إلاّ أنه مع ذلك فقد اعترض جمع على أصل دلالة الاستثناء في

---

(١) اُنظر: النجاشي: فهرست اسماء مصنفي الشيعة: صفحة: ٣٤٨ رقم: ٩٣٩.

المقام على الضعف في الحديث، وقرّب الوحيد البهبهاني (قدس سره) الكلام في المقام بالقول:

انه ربما يتأمل في افادة هذا الاستثناء للقدح في نفس الرجل المستثنى.... الى ان قال: ويؤيده أنَّ النجاشي وغيره وثقوا بعضاً من هؤلاء مثل حسن بن الحسين اللؤلؤي،(١) والى مثل ذلك اشار سيد مشايخنا المحقق الخوئي (قدس سره)(٢) وكذلك غيرهم.

ولكن تقدّم منا مفصلاً الحديث في هذه الاعتراضات والاشكالات وانتهينا الى عدم تماميتها، وأنَّ الصحيح دلالة الاستثناء على الضعف إلاّ في موارد خاصة أشرنا إليها فراجع.

فالنتيجة: أنَّ هذا الوجه تامٌ.

الوجه الخامس:

ما نقله الكشي في رجاله من أنَّ سهل بن زياد أحمق! وحاصله:

أنَّ الكشي ذكر في ترجمة أبي الخير صالح بن أبي احمد الرازي قال

---

(١) أُنظر: الوحيد البهبهاني: تعليقة على منهج المقال: صفحة: ٢٩٦.

(٢) أُنظر: كتاب الصلاة: الجزء الرابع: صفحة: ٢١٦.

علي بن محمد القتيبي: سمعت فضل بن شاذان يقول في أبي الخير – وهو صالح بن سلمة أبي حماد الرازي- كما كنُي أبو الخير وقال علي كان أبو محمد الفضل يرتضيه ويمدحه، ولا يرتضي ابا سعيد الآدمي ويقول هو أحمق.(١)

والرواية سنداً وإنْ خُدش فيها من جهة علي بن محمد القتيبي إلاّ أنَّ الخدش ليس في محلّه؛ وذلك لما تقدّم منا مفصلاً في الحديث عن حال الرجل وانتهينا إلى ان الصحيح كون الرجل معتبر الرواية.

وأمّا الفضل، فالرجل ثقة عظيم المنزلة كما تقدّم.

واما من ناحية الدلالة: فقد ذُكر في معنى الحمق كلمات:

الأولى: ما ذكره ابن منظور من أنَّ الحمق ضد العقل، والجوهري: الحمق والحمق قلّة العقل حَمِق يحمق حمقاً وحُمقاً وحماقة وحَمَق وانحمق واستحمق الرجل إذا فعل شيء فعل الحمقى، وحقيقة

(١) أُنظر: في نسخة ميم وهو الاحمق. أُنظر: الطوسي: اختيار معرفة الرجال: الجزء الثالث: صفحة: ٢٢٧ رقم: ١٠٩٢. تحقيق: الشيخ محمد الماجدي.

الحمق وضع الشيء في غير موضعه مع العلم بقبحه.(١)

وكذلك تعرض صاحب مجمع البحرين للحمق لغة وقال فيه:

في الحديث ينبغي للمسلم مجانبة الاحمق فإنه لا يشير عليك بخير، والاحمق من يسبق كلامه فكره وهو من لا يتأمل عند النطق وهل ذلك الكلام صواب أم لا؟ فيتكلم به من غفلة، والحمق –بالضم والضمتين– قلّة العقل وفساده.(٢)

وقد ذكر الكشي في رجاله:

حدثني يونس بن عبد الرحمن عن رجل قال: قال أبو عبد الله (عليه السلام) كان أبو الخطاب أحمق، وكنت احدثه فكان لا يحفظ، وكان يزيد من عنده.(٣)

(١) أُنظر: لسان العرب: ابن منظور: الجزء العاشر: صفحة: ٢٧ مادة حَمِق.

(٢) أُنظر: مجمع البحرين: الجزء الخامس: صفحة: ١٥٢ مادة حَمِق.

(٣) أُنظر: الطوسي: اختيار معرفة الرجال: الجزء الأوّل: صفحة: ٥٢٢. ترجمة: رقم ٥٢٢ ورجال: ابن داوود: الجزء الأوّل: صفحة: ٥١١ صفحة: ٤٦٧.

وتوصيف الفضل بن شاذان لسهل بن زياد في المقام يحتاج الى وقفة:

وذلك لأننا نعتقد أنَّ الفضل اشار الى جهة مهمة جداً في شخصية الرواة لم أجد احداً تعرض للحديث عنها في وصف الرواة، وهو جانب الشخصية والتركيبة النفسية للرواة وباعتقادي أنَّ الفضل اجاد في الوصف فقد اشار –بمعية ما ورد في وصف أبي الخطاب– الى أنَّ هذا النمط من الشخصيات الروائية –سواءٌ الضعيفة المغالية أو الجدلية حتى– كانت مضطربة الشخصية كذلك، وهذا تشخيص مهمٌ ودقيق ينير أمامنا الطريق في تحليل الشخصيات الضعيفة والجدلية والكذابة والمغالية وأنَّ اضطرابها في الحديث والرواية كانت نتيجة طبيعية لاضطرابها في الشخصية والسلوك والعقيدة والمبادئ والمنهج، وهذه جهة مهمة في الرواة لابدّ من التقاط ما يمكن أنْ يرسم ملامح شخصياتهم من خلال كلمات اعلام الرجال وأهل الجرح والتعديل.

فالنتيجة: أنَّ هذا الوجه اضاف خدشاً جديداً في سهل بن زياد نعتقد انه كان سبباً في اضطراب مروياته ومعتقداته.

الوجه السادس:

إخراج سهل بن زياد من قم بأمر من أحمد بن محمد بن عيسى الاشعري القمي، والرجل كان رئيس القميين في زمانه والمتحكم بالأمور ووجه اجتماعي مهم وكانت له سطوة، وقد أخرج غير واحد من الرواة من قم بعدما بانت له قرائن تخدش في حديثه كالرواية عن الضعفاء واعتماد المراسيل أو امارات الغلو والكذب ونحو ذلك، ومن الواضح بمعية ما أشار إليه النجاشي في ترجمة سهل بن زياد من أنَّ أحمد بن محمد بن عيسى الاشعري شهد على سهل بن زياد بالغلو والكذب،[1] أنَّ المعايير التي وضعها أحمد بن محمد بن عيسى لإخراج الرواة المضطرب أحوالهم كانت بشكل أو بآخر متوفرة في سهل بن زياد والاّ لما أخرجه من قم الى الري وسيأتي مزيد كلام في هذه الجهة.

ولكن المتحصل من هذا الوجه:

أنَّ اخراج سهل من قم اشارة واضحة الى الخدش في حال سهل

(١) اُنظر: النجاشي: فهرست اسماء ومصنفي الشيعة: صفحة: ١٨٥ رقم ٤٩٠.

من ناحية الحديث واعتباره.

الوجه السابع:

ولعلّه أهم الوجوه التي تخدش في سهل وأوسعها كلاماً، وهي أنَّ الرجل من الغلاة ومن الواضح أنَّ فساد اللسان والحديث في الغلاة إنما هو مستبطنٌ في غلوهم، والعمدة في اتهام سهل بالغلو هو ما ذكره أحمد بن محمد بن عيسى بحقه -كما نقل ذلك النجاشي في ترجمة سهل بن زياد -حيث قال بحقه:

كان أحمد بن محمد بن عيسى يشهد عليه -أي على سهل بن زياد- بالغلو والكذب، وأخرجه من قم الى الري، وكان يسكنها.(١)

ويمكن أن يقال: أنَّ الاصل في تضعيف سهل هو الموقف الصادر من بعض أصحابنا القميين كأحمد بن محمد بن عيسى وابن الوليد والصدوق، وقد تبعهم عليها اصحابنا العراقيون كإبن نوح والنجاشي وابن الغضائري وكذلك الشيخ في بعض كلماته، ولكن

(١) أُنظر: النجاشي: فهرست اسماء مصنفي الشيعة: صفحة: ١٨٥ رقم ٤٩٠.

يبدوا أنَّ موقف أصحابنا في الري كان مختلفاً عن ذلك.

ولتحقيق الحال ينبغي الحديث عن المواقف الثلاثة:

أوّلاً: موقف اصحابنا الرازيين:

والظاهر أنه لم يكن سلبياً من سهل بن زياد، اذ يبدوا أنه بعد أُخرج من قم وسكن الري وجد احتضاناً له من قبل أصحابنا هناك، فقد تتلمذوا عليه ورووا عنه، وممن روى عنه جمع من مشايخ الكليني من أهل الري الذين يروي عنه بواسطتهم ويعبروا عنهم ب(عدة من أصحابنا) وهم (علي بن محمد بن ابراهيم الكليني الملقب ب(علان) خال الكليني(قدس سره) ومحمد بن أبي عبد الله، وهو محمد بن جعفر بن عون أبو الحسين الاسدي الكوفي نزيل الرّي ومحمد بن الحسن وهو – فيما حقق السيد البروجردي (قدس سره)– أبو الحسن الطائي الرازي، وكان من رجال الحديث في الري ومحمد بن عقيل الكليني الرازي.

والملاحظ أنَّ لسهل وحده ما يزيد عن (١٢٠٠ رواية) وهو عدد كبير ومن المعلوم أنَّ الاكثار من الرواية عن الضعفاء كان امراً معيباً عندهم وموجباً للقدح للراوي، فيما يظهر ذلك مما ذكر في ترجمة احمد

بن محمد بن خالد البرقي.[١]

بل أنَّ رواية الثقة عن الشخص الضعيف جداً كان يعدّ عندهم امراً مستغرباً كما يظهر ذلك مما ذكر في ترجمة محمد بن مالك.[٢] وعلى ذلك كيف يمكن التصديق بأنَّ سهل بن زياد كان عند الاجلاء من اصحابنا من أهل الري بتلك المثابة من الضعف والسقوط الذي نقل عن احمد بن محمد بن عيسى وابن الغضائري وغيرهما ومع ذلك رووا عنه؟!

بل كيف يمكن القول بأنه كان ضعيفاً عندهم وأكثروا الرواية

(١) اُنظر: ما قاله الشيخ في فهرست كتب الشيعة واصولهم: صفحة: ٥٢. كان ثقة في نفسه غير انه أكثر الرواية عن الضعفاء واعتمد المراسيل.

(٢) اُنظر: ما قاله النجاشي في كتابه: صفحة: ١٢٢. من انه كان ضعيفاً في الحديث قال احمد بن الحسين كان يضع الحديث وضعاً ويروي عن المجاهيل وسمعت من قال كان أيضاً فاسد المذهب والرواية ولا أدرى كيف روى عنه شيخنا النبيل الثقة ابو علي بن همام وشيخنا جليل الثقة أبو غالب الزراري (رحمهم الله)

عنه بهذا العدد الهائل من الروايات؟!

إنَّ هذا مما يصعب البناء عليه، بل الاقرب في النظر أنه كان بناءهم على وثاقته كما ورد في رجال الشيخ (قدس سره) ولعلّه استند فيه الى ما حُكي له من كلام البعض منهم أو وجده في كتابه.

والحاصل:

أنَّ مقتضى الشواهد والقرائن أنَّ موقف اصحابنا في الري من سهل بن زياد لم يكن كموقف بعض القميين منه، بل أنهم كانوا يعتمدون رواياته ويأخذون بها.

ثانياً: موقف اصحابنا القميين:

والظاهر أنه لم يكن موقفاً موحداً، فإن البعض منهم كمحمد بن يحيى العطار والحسن بن متيل ومحمد بن الحسن الصفار ومحمد بن علي بن محبوب كانوا يروون عن سهل بن زياد ولا يجدون مبرراً لعدم سماع الحديث منه.

نعم، أحمد بن محمد بن عيسى كانَ متشدداً في موقفه منه بالغلو والكذب –كما مرّ عن النجاشي–، وكان ينهى الناس عن السماع منه

والرواية عنه -كما مرّ عن ابن الغضائري- ولا يبعد أنَّ اتهامه له بالكذب إنما هو من جهة اعتقاده بغلوه، فإنه لا ينفك عن الكذب عادة.

ولكن غلو سهل بن زياد مما يصعب تصديقه، فإن ما نُقل عنه من الروايات بشأن الائمة (عليهم السلام) مما لا يختلف في مضامينه مما يعتقده سائر الامامية كما أنَّ الغلاة لا يرون تكليفاً ولا يعتقدون عبادة، بل لا حلالاً ولا حراماً، ولا يجتمع الغلو والعبادة وتعليمها، والحال أننا إذا راجعنا كتاب الكافي نجد لسهل من أول كتاب الطهارة الى آخر كتاب الديات في أكثر الأبواب خبراً أو أزيد، ومثل هذا الشخص كيف يقال عنه كان غالٍ؟!

وكذا افاده المحدث النوري (قدس سره)(١) وقد فصل الكلام في نفي الغلو عن سهل بما لا مزيد عليه.

والحقيقة أنَّ أحمد بن محمد بن عيسى الذي هو الاصل في اتهام

---

(١) أُنظر: مستدرك الوسائل الخاتمة: الجزء الخامس: صفحة: ٢٣٥ وما بعدها.

سهل بن زياد بالغلو والكذب مما يصعب الاعتماد على جرحه وقدحه، فإنَّ الذي يظهر من حاله أنه كان ممن يتسرع في الطعن في الرواة ثم يتراجع عنه، فقد حكى ابن الغضائري(١) أنه طعن في أحمد بن محمد بن خالد البرقي وابعده عن قم، ثم اعاده إليها واعتذر منه، ولما توفي مشافي جنازته حافياً حاسراً ليبرأ نفسه مما قذفه به.

وحكى النجاشي(٢) عن الكشي في نصر بن صباح أنه قال:

ما كان أحمد بن محمد بن عيسى يروي عن ابن محبوب من أجل أنَّ أصحابنا يتهّمون ابن محبوب في روايته عن أبي حمزة الثمالي ثم تاب ورجع عن هذا القول.

وحكى الكشي(٣) عن علي بن محمد القتيبي عن الفضل بن شاذان أنَّ أحمد بن محمد بن عيسى تاب واستغفر من وقيعته في يونس لرؤية رآها!!

(١) أُنظر: خلاصة الاقوال: صفحة:٣٦.

(٢) أُنظر: رجال النجاشي: صفحة: ٨٢.

(٣) أُنظر: اختيار معرفة الرجال: الجزء الثاني: صفحة: ٧٨٧.

فهل مثل هذا الشخص الذي يتسرع في القدح في الآخرين من الثقات والاجلاء ثم يتراجع عن ذلك لاحقاً وربما استند الى الرؤيا ونحوها ممن يمكن الاعتماد على جرحه؟!

بل قد يقال(١) أنَّ اخراجه للبرقي من قم لروايته عن الضعفاء واعتماده للمراسيل مما يرفع الوثوق بمثل هذه التصرفات المبنية على العنف والقسوة الناشئة عن ما له من قوة ونفوذ في البلد، فإنه وإنْ امكن حمله على الصحة في نفسه إلاّ أنه لا طريق لاستكشاف وهن من يتصدى لمقاومته بنحو تقبل شهادته المذكورة.

والحاصل: أنَّ طعن أحمد بن محمد بن عيسى في سهل بن زياد مما لا سبيل الى الوثوق به.

واما استثناء ابن الوليد والصدوق سهل بن زياد في ضمن آخرين من رجال كتاب نوادر الحكمة فيمكن أنْ يقال أنه لا يدلّ بالضرورة على ضعف هؤلاء، بل يمكن أنْ يكون من جهة أنه روى عنهم في هذا الكتاب مضامين غير صحيحة رووها عن الضعفاء والمجاهيل فاقتضى

(١) أُنظر: مصباح المنهاج: كتاب الطهارة: الجزء الأوّل: صفحة: ٤٧٤.

ذلك استثناء رواياتهم، وهذا هو الانسب بعبارة الشيخ (قدس سره) في الفهرست عند حكاية الاستثناء حيث قال(١): قال أبو جعفر ابن بابويه: الا ما كان فيها من غلو أو تخليط، وهو الذي يكون في طريقه ......الى آخره وبالجملة:

لم يظهر من ابن الوليد والصدوق تضعيف من استثنيا رواياتهم من نوادر الحكمة وإنما الحكم بكونها مما تضمن الغلو والتخليط، وقد يكون السبب في ذلك هو اعتماد الثقة للضعيف وروايته عنه مما لا يصح صدوره عن الامام (عليه السلام).

فالنتيجة: أنَّ المؤكد من موقف أصحابنا القميين في تضعيف سهل بن زياد هو ما صدر من أحمد بن محمد بن عيسى، ومرّ انه لا يمكن الاعتماد عليه وأمّا الآخرين فلم يظهر منهم تضعيفه في نفسه.

ثالثاً: موقف أصحابنا العراقيين:

والظاهر أنّ الأساس فيه هو ما حكي عن القميين بشأن سهل بن زياد وحيث مرّ الخدش فيه فلا وجه للاعتماد على ما يستفاد من كلمات

---

(١) اُنظر: فهرست كتب الشيعة واصولهم: صفحة: ٤١٠.

النجاشي وابن الغضائري والشيخ في الفهرست والاستبصار من الطعن فيه.

ويضاف الى ذلك ما قيل[١] :

من أنَّ طعن النجاشي غير صريح في تضعيفه؛ لأنَّ ضعف الحديث باصطلاح القدماء لا يراد به ضعف نقل لشخص للرواية الراجع على عدم وثاقته، بل ضعف الحديث الذي يرويه لعدم التزامه بالاقتصار على رواية الأحاديث المعتمدة فهو نظير الطعن بالرواية عن الضعفاء أو اعتماد المجاهيل الذي اشار اليه ابن الغضائري.

نعم، نقله عن أحمد بن محمد بن عيسى أنه كان يشهد عليه بالكذب وعدم رده له ظاهر في توقفه في وثاقته، كما أنَّ طعن ابن الغضائري لا اعتماد عليه مع ما هو المعروف عنه من تسرعه في الطعن وتشبثه فيه بأدنى شبهة، وأما تضعيف الشيخ (قدس سره) له في الفهرست فهو معارض له بتوثيقه في كتابه في أصحاب الامام الهادي (عليه السلام) الذي قيل أنه متأخر عن الفهرست تأليفاً؛ لإشارته اليه فيكون مقدماً

(١) اُنظر: مصباح المنهاج: كتاب الطهارة: الجزء الأوّل: صفحة: ٤٧٤.

عليه، ولا أقل من تساقطهما والرجوع في توثيق الرجل الى ظهور حال علي بن ابراهيم وابن قولويه في توثيقه؛ لأنه من رجال كتابيهما، المؤيد أو المعتضد بما اشرنا اليه من اكثار الكليني وغيره من الاصحاب من الرواية عنه .

هذا ما يمكن أنْ يقال في المناقشة فيما ذكر في القدح بسهل بن زياد وترجيح توثيقه.

ويمكن التعقيب عليه بما يأتي:

أوّلاً: أمّا ما ذكر بشأن موقف الرازيين من اصحابنا تجاه سهل بن زياد فهو لا يخلوا من مبالغة، فإنَّ اقصى ما يمكن أن يقال أنهم كانوا لا يعتقدون أنَّ الرجل بتلك المثابة من الضعف الذي مرّ عن أحمد بن محمد بن عيسى وابن الغضائري، وأمّا أنه كان ثقة عندهم فهذا عارٍ عن الدليل.

ويحتمل أنَّ حاله عندهم كان حال الكثير من الرواة الذين يعرف حديثه تارة وينكر أُخرى، ولم يتأكد ضعفهم ولا وثقاتهم، بل يحتمل أنه كان ضعيفاً عندهم أيضاً ومع ذلك روى عنه جمع منهم، وليسوا

هم بالعدد الكبير، بل بضعة اشخاص –فيما ورد في اسانيد الروايات الموجودة بأيدينا– وبعضهم ممن ذُكر أنه كان يروي عن الضعفاء كمحمد بن جعفر بن عون وهو محمد بن ابي عبد الله.

ولم يثبت عن أي من هؤلاء أنه روى عن سهل روايات كثيرة بل لعلّهم لم يرووا عنهم الاّ كتبه جملة، وقد رواها عنهم كذلك الكليني ثم أورد جملة من رواياتهما في كتابه (الكافي) بعد حصول الاطمئنان له بصحتها كما هو طريقة القدماء فى العمل بأخبار الضعفاء.

وعلى ذلك فلا يصدق على أي من مشايخ الكليني أنه اكثر الرواية عن الضعيف، كما لا يصدق ذلك على الكليني نفسه لأنه روى تلك الروايات مع الواسطة فإنّما كان يعُد موجباً للقدح في الرجل عندهم هو انه يروي كثيراً عن الضعفاء مباشرةً، وأمّا انْ يورد روايات الضعفاء التي رواها له مشايخه الثقات فلم يكن موجباً للطعن فيه بوجه، كما يظهر ذلك بتتبع كلماتهم.

وبالجملة:

إنَّ اقصى ما يمكن ادعائه بشأن موقف اصحابنا في الري من

سهل بن زياد هو انه لم يكن عندهم غالياً كذاباً كما كان يقول أحمد بن محمد بن عيسى أو فاسد الرواية والمذهب كما كان يقول ابن الغضائري، وأما أنه لم يكن ضعيفٌ اصلاً فلا يمكن اثباته بدليل.

ثم أنه لا غرو في أنْ يكون شخصٌ في نظر جمع في غاية الضعف والسقوط ولا يراه جمع آخر كذلك، بل يرونه من الثقاة الأجلاء، فهذا جعفر بن محمد بن مالك قال فيه ابن الغضائري:[1] كذابٌ متروك الحديث جملة، وفي مذهبه ارتفاع ويروي عن الضعفاء والمجاهيل، وكل عيوب الضعفاء مجتمعة فيه، وقال النجاشي[2] –بعد أنْ ضعفه أشد التضعيف– ولا ادري كيف روى عنه شيخنا الجليل الثقة ابو علي بن همام وشيخنا الجليل الثقة ابو غالب الزراري (رحمهما الله).

ومع ذلك قال الشيخ[3] ثقة ويضعفه قوم، روى في مولد القائم

---

(١) أُنظر: رجال ابن الغضائري: صفحة: ٤٨.

(٢) أُنظر: رجال النجاشي: صفحة: ١٢٢.

(٣) أُنظر: رجال الطوسي: صفحة: ٤١٨.

(عليه السلام) أعاجيب، وهذا مفضل بن عمر قال النجاشي:[١] فاسد المذهب مضطرب الرواية لا يعبأ به، وقيل إنه كان خطابياً، وقد ذكرت له عدة مصنفات لا يعوّل عليها وقال ابن الغضائري:[٢] ضعيف متهافت مرتفع القول خطابي.... الى ان قال: ولا يجوز أنْ يكتب حديثه، ومع ذلك عده الشيخ المفيد (قدس سره)[٣] عده من خاصة ابي عبد الله وبطانته وثقاته والفقهاء الصالحين ومدحه آخرون أيضاً.

ثانياً: وأمّا ما تقدم بشأن موقف أصحابنا القميين من سهل بن زياد فيلاحظ عليه:

أوّلاً: أنَّ روايات محمد بن يحيى العطار ومحمد بن الحسن الصفار واضرابهما وسهل بن زياد محدودة جداً، ولا يمكن أنْ تجعل مؤشراً الى اعتمادهم عليه.

(١) أُنظر: رجال النجاشي: صفحة: ٤١٦.

(٢) أُنظر: رجال ابن الغضائري: صفحة: ٨٧.

(٣) أُنظر: الارشاد في معرفة حجج الله على العباد: الجزء الثاني: صفحة: ٢١٦.

وثانياً: أنه لا سبيل الى المناقشة في شهادة أحمد بن محمد بن عيسى على سهل بالغلو والكذب بما مرّ فإنَّ تشديد القميين بصورة عامة في الغلو وعدّهم بعض ما لا يعدّ غلواً عندنا من أول درجات الغلو وإنْ كان امراً صحيحاً إلاّ أنَّ الغلو الذي يستحق صاحبه البراءة منه ونهي الناس عن السماع عنه والطرد من البلد لا يناسب أنْ يكون من الدرجات الدنيا من الغلو.

وأما كون رواياته الموجودة بأيدينا ذات مضامين صحيحة فيما يتعلق بعقائد ورواياته وأحكام العبادات و نحوها فهو لا يقتضي عدم غلوه فإن معظم المغالين لهم روايات من هذا القبيل، وأما رواياتهم التي كانت متضمنة للغلو فهي في الغالب مما لم تصل بأيدي المتأخرين، إذ جرى استبعادها والتخلص منها غالباً عند تأليف الجوامع، ويحتمل أنَّ سهل بن زياد لّما سكن الري عَدلَ عن طريقته التي كان عليها في قم فلم يعد يبث بين أهل الري ما كان يعتقده من الغلو، ولعلّه غيّر أيضاً من سلوكه العملي إذا كان قد تمثل الغلو فيه من بعض الجهات، ولذلك تلقاه أهل الري بالقبول ورووا عنه.

وأما ما استشهد به المحدث النوري (رحمه الله)(١) على عدم غلوه من مكاتبته الى الامام العسكري (عليه السلام) في سنة ٢٥٥ هجري على أساس انّ هذه المكاتبة كانت بعدما جرى لسهل على يد أحمد بن محمد بن عيسى لأنَّ الأخير لم يُدرك الامام العسكري (عليه السلام) فهو اشتباه غير متوقع من مثله (طاب ثراه) فإنَّ أحمد بن محمد بن عيسى كان حياً الى سنة ٢٧٤ أو ٢٨٠ حيث مشى في جنازة البرقي –كما ذكر في ترجمته–، بل ذكر ابن حجر(٢) أنه كان في حدود ثلاثمائة، فمن المظنون قوياً أنَّ المكاتبة المذكورة كانت قبل زمن طويل مما صدر منه بحق سهل بن زياد.

مضافاً الى أنه لا دلالة في مكاتبته للإمام (عليه السلام) الى عدم غلوه وكذبه، ولعلّه (عليه السلام) وجد مصلحة في رد على رسالته التي سأل فيها عن توحيد الله تعالى ليكون حجة عليه وعلى غيره من الغالين.

وثالثاً: انَّما ذكر من أنَّ أحمد بن محمد بن عيسى كان ممن يتسرع

---

(١) أُنظر: مستدرك الوسائل الخاتمة: الجزء الخامس: صفحة: ٢٣١.

(٢) أُنظر: لسان الميزان: الجزء الأوّل: صفحة: ٢٦٠.

في القدح والطعن ثم يتراجع عنه لاحقاً وربما استند الى الرؤية التي لا تصلح أنْ يعتمد عليها في هذا المجال مخدوشٌ بأنَّ تراجعه عمّا صدر منه من الطعن بحق بعضهم إنْ دلّ على شيء فإنما يدلّ على ورعه وخضوعه للحق متى تبين له، حتى إذا اقتضى ذلك اعترافه بالخطاء علانية بالرغم من أنه مما لا يسهل على مثله، حيث كان يتبوأ موقع الزعامة في بلده قم.

هذا مضافاً الى أنه لم يثبت رجوعه عمّا صدر منه إلاّ بشأن أحمد بن محمد بن خالد البرقي، وأمّا بشأن يونس بن عبد الرحمن والحسن بن محبوب فلم يثبت أصل ما حكاه الكشي من قدحه فيهما؛ لعدم ثبوت وثاقة نصر بن الصباح والقتيبي.

وبذلك يظهر: أنه لا وجه للتشنيع عليه بأنه كان يعتمد على الرؤية احيانا مع ان تنبه الشخص الى خطأه بسبب رؤية يراها مما لا غرابة فيه اصلاً.

ورابعاً: انَّما قيل من أنّ احمد بن محمد بن عيسى قد أخرج أحمد بن محمد بن خالد البرقي من قم لروايته عن الضعفاء واعتماده

المراسيل وهذا مما يرفع الوثوق بمثل هذا التصرف المبني على العنف والقسوة...... الى آخره، فهو في غير محلّه كما يظهر ذلك بملاحظة عبارة ابن الغضائري الذي هو الاصل في حكاية ذلك حيث قال:[1] طعن عليه –أي البرقي– القميون، وليس الطعن فيه، وإنما الطعن في من يروي عنه، فإنه كان لا يبالي عن من يأخذ على طريقة أهل الأخبار، وكان أحمد بن محمد بن عيسى ابعده عن قم ثم اعاده اليها واعتذر اليه....... الى آخره، ولمّا توفي مشى أحمد بن محمد بن عيسى في جنازته حافياً حاسراً ليبرأ نفسه مما قذفه به، وهذه العبارة واضحة الدلالة على أنَّ طعن القميين في البرقي كان أبعد من كونه راوياً عن الضعفاء ومعتمداً للمراسيل بل انهم كانوا يطعنون عليه في نفسه وأنَّ أحمد بن محمد بن عيسى بالذات قد قذفه بأمر ما وأخرجه لذلك من قم لا لمجرد كونه غير متحرج في الرواية عن الضعفاء واعتماد المجاهيل فإن هذا مما كان ثابتاً على البرقي باعتراف ابن الغضائري نفسه فلم يكن مورداً لتراجع أحمد بن محمد بن عيسى عن موقفه تجاهه

(١) اُنظر: خلاصة الاقوال: صفحة: ٦٣.

واعادته الى قم بعد اخراجه منها.

وبالجملة: لا اساس لما قيل من أنّ ابعاد أحمد بن محمد بن عيسى البرقي عن قم كان لروايته عن الضعفاء واعتماده المجاهيل وهو يكشف عن ممارسته للعنف والقسوة فيما لا يستدعي ذلك فلا يبقى وثوق بتصرفاته المماثلة له كما جرى بالنسبة الى سهل بن زياد.

وأمّا القول بأنّ النفي والابعاد مما لا مبرر له اصلاً حتى بحال الغالين والكذابين اذ لم يرد في الشرع الحنيف ما يدلّ عليه فهو مردود بأنه قد يكون من مقتضيات النهي عن المنكر فإنَّ الذين يبثون الاكاذيب والعقائد الفاسدة بين الناس ويزيفون وعيهم اذا لم توجد طريقة أُخرى لمنعهم من ذلك ووصل الامر الى النفي والطرد عن البلد يجوز ذلك، بل يتعين في حق من له القدرة عليه، وكان أحمد بن محمد بن عيسى كذلك، وقد ابعد بالإضافة الى سهل بن زياد بعضاً أيضاً منهم محمد بن علي الصيرفي (ابو سمينة) الذي كان من الغالين والكذّابين المشهورين حيث نزل عنده في قم في البداية، ولما اشتهر امره بها نفاه عنها ولا غضاضة على أحمد بن محمد بن عيسى فيما صنعه ذلك

ابداً.(١)

هذا وقد يُقدح في أحمد بن محمد بن عيسى من جهة ما ورد في خبر الخيراني(٢) عن أبيه من كتمانه الشهادة على امامة الامام الهادي (عليه السلام)، ولكن الخبر المشار إليه ضعيفٌ سنداً لعدم توثيق الخيراني حتى لو بُني على كون أبيه خيران الخادم المعلوم وثاقته، مع انّه ليس عليه شاهدٌ واضح مضافاً الى أنَّ هذا الخبر لا يقتضي إلاّ صدور هفوة من أحمد بن محمد بن عيسى في شبابه وقد بقي بعد ذلك عشرات السنين وعظيم مقامه والكل متفق على مكانته المتميزة، وقد أشار إليها الصدوق (قدس سره)(٣) في ضمن كلام له قائلاً:

وكان أحمد بن محمد بن عيسى في فضله وجلالته يروي عن أبي

---

(١) أُنظر: الى اننا قد ابتلينا في زماننا ببعضهم ممن كان يتبنى بعض الآراء الفاسدة ويبثها بين الطلبة فأحدث ارباكاً في الحوزة العلمية فاضطر بعض المتنفذين الى التسبيب في اخراجه من النجف الاشرف وتسفيره الى بلد آخر.

(٢) أُنظر: الكافي: الجزء الأوّل: صفحة: ٣٢٤.

(٣) أُنظر: كمال الدين وتمام النعمة: صفحة: ٣.

طالب عبد الله ابن الصلت (رضي الله عنه) فيلاحظ أنَّ عدّ رواية أحمد بن محمد بن عيسى عن عبد الله بن الصلت القمي ميزة للأخير مع أنَّ الرجل كان ثقة مسكوناً الى روايته كما ذكر في ترجمته،(١) فهو إنْ دلّ على شيء فإنما يدلّ على مدى جلالة أحمد بن محمد بن عيسى وما كان يحظى به من مكانة رفيعة بين الاصحاب.

وقد قال عنه النجاشي:(٢) أبو جعفر (رحمه الله) شيخ القميين ووجههم وفقيههم غير مدافع، ومثل هذا ما ذكره الشيخ في الفهرست(٣) وقد وثّقه صريحاً في كتاب الرجال(٤) ،وبالجملة فلا مجال للتشكيك في مكانة احمد بن محمد بن عيسى وبالتالي التقليل من أهمية القدح الصادر منه

(١) أُنظر: رجال النجاشي: صفحة: ٢١٧.

(٢) أُنظر: رجال النجاشي: صفحة: ٨٢.

(٣) أُنظر: فهرست كتب الشيعة واصولهم: صفحة: ٦٠.

(٤) أُنظر: رجال الطوسي: صفحة: ٣٥٢.

بحق سهل بن زياد.(١)

فتحصل مما تقدّم:

صحة ما ورد في هذا الوجه وأنّ سهل ممن رمي بالكذب والغلو وهو كافٍ للطعن في حديثه والانتهاء الى عدم اعتبار مروياته خصوصاً بمعية الوجوه الخادشة في حاله متقدمة الذكر.

وخلاصة الكلام في شخص سهل بن زياد أنه لا يمكن الاعتماد على مروياته لتضعيفه من قبل الاعلام ورميه بالغلو والكذب.

هذا تمام الكلام في شخص سهل بن زياد.

ثم انه يقع الحديث في مشايخه ومن روى عنه:

والإشارة إلى هذه الجهة تحمل فائدة كبيرة؛ لأنها تعطي معطيات واضحة عن طبقة الراوي وميوله العقائدية والفقهية، وقد تؤكد جملة كبيرة من سماته الشخصية، فعلى سبيل المثال الرواية عن من طعن عليه بالغلو كاشف عن ميوله في الغلو –إن لم يكن بنفسه داخلاً في الغلو–،

(١) اُنظر: السيد محمد رضا السيستاني: قبسات من علم الرجال: الجزء الأوّل: صفحة: ٢٩٥ – ٣٠٦.

وكذلك الجهات الأخرى في الرواة.

وعليه فيقع الحديث أولاً في من روى عنه سهل وهم الذين يعتبرون مشايخه، وثانياً في من روى عن سهل ابن زياد، وهم الذين يعتبرون بمثابة تلامذته.

أما الكلام في من روى عنه سهل بن زياد:

فسوف نشير إلى أسمائهم فقط تاركين تفصيلات أحوالهم إلى المفصلات في هذا الباب وهم:

١ـ إبراهيم بن عبد الرحمن.

٢ـ إبراهيم بن عقبة.

٣ـ إبراهيم بن محمد المدني أو المديني.

٤ـ إبراهيم بن محمد الهمداني.

٥ـ أبو عبد الله الجاموراني.

٦ـ أبو هاشم الجعفري.

٧ـ أحمد بن إسحاق الرازي.

٨ـ أحمد بن بشير البرقي.

٩ـ أحمد بن عبد العزيز.

١٠ـ أحمد بن عبدوس.

١١ـ أحمد بن المثنى.

١٢ـ أحمد بن محمد بن أبي نصر، وقد روى عنه كثيراً.

١٣ـ أحمد بن محمد البصري.

١٤ـ أحمد بن محمد القلانسي.

١٥ـ أحمد بن هارون بن موفق المديني.

١٦ـ إسماعيل بن مهران.

١٧ـ أيوب بن نوح.

١٨ـ بكر بن صالح.

١٩ـ جعفر بن محمد الأشعري روى عنه كثيراً.

٢٠ـ الحسن بن ظريف.

٢١ـ الحسن بن عباس بن حريش.

٢٢ـ الحسن بن علي بن فضّال.

٢٣ـ الحسن بن علي الوشاء.

٢٤ـ الحسن بن محبوب روى عنه كثيراً.

٢٥ـ الحسن بن يزيد.

٢٦ـ صفوان بن يحيى.

٢٧ـ عبد الرحمن بن أبي نجران روى عنه في موارد غير قليلة.

٢٨ـ علي بن اسباط روى عنه في عشرات الموارد.

٢٩ـ علي بن حسان الواسطي.

٣٠ـ علي بن الحكم.

٣١ـ علي بن الريان.

٣٢ـ علي بن مهزيار وروايته عنه في عشرات الموارد والمائز لتلك الروايات كونها في الأعم الأغلب منها مكاتبات.

٣٣ـ عمر بن عثمان.

٣٤ـ محمد بن الحسن بن شمون روى عنه في ما يقرب في مئة مورد والرجل ضعيف جداً كذاب فاسد العقيدة والمذهب غالٍ.

٣٥ـ محمد بن سنان روى عنه في ما يقرب في ثلاثين مورداً وتقدم أنَّ الرجل ضعيف غالٍ لا يعتمد على مروياته.

٣٦ـ محمد بن علي أبو سمينة روى عنه في حوالي ستة عشر مورداً والرجل ضعيف جداً في الحديث كذاب فاسد العقيدة.

٣٧ـ منصور بن العباس وقد روى عنه فيما يقرب من عشرين مورداً وحال الرجل مضطرب.

٣٨ـ يحيى بن المبارك روى عنه في أكثر من عشرين مورداً.

ونسبة الضعفاء ومن لم يرد بحقهم توثيق والمضطربين في الحديث والمخلطين والمغالين ومن لم يذكر بمدح ومن لم يذكر أيضاً في مشايخ سهل بمدح كبير جداً فقد أجرينا دراسة في هذه الجهة فظهر لنا أن نسبة هؤلاء حوالي ثلاثة وسبعين بالمئة من مجموع مشايخ سهل الذين يزيدون على المئة بقليل، وهذا يعكس صحة ما تقدّم من أنَّ الرجل ضعيف غالٍ يروي كثيراً عن الضعفاء والغلاة ومضطربي الحديث والمذهب.

وأما الكلام في من روى عن سهل بن زياد فمنهم:

١ـ علي بن محمد وقد روى عنه سهل بن زياد عشرات الموارد بل أكثر.

٢ـ محمد بن أبي عبد الله وهو محمد بن جعفر الاسدي الكوفي.

٣ـ محمد بن الحسن الطائي الرازي روى عنه في عشرات الموارد.

٤ـ محمد بن عقيل الكليني روى عنه الكليني في ضمن عدة الكليني في الكافي عن سهل بن زياد. وغيرهم.

ثم أنه لابدّ من الإشارة إلى مسألة مهمة في سهل بن زياد تستحق الوقوف عندها وهي:

أن روايات سهل بن زياد في كتاب الكافي تصل إلى(١٧٤٨ رواية) بأسانيد تبلغ(١٩١٨ سند) بكلا قسميهما من المصرح بإسم سهل وغير المصرح باسمه للإضمار أو التعليق على سند سابق، وهي منتشرة في جميع أجزاء الكتاب بدءاً من الأصول ومروراً بالفروع وانتهاءً بالروضة، وهذه السعة الواسعة من الروايات دعت جمع من الأعلام إلى طرح فكرة تقتضي في نهايتها الاعتماد على تلك الروايات وبدوائر نسبية مختلفة.

فمنهم من ذهب إلى اعتمادها بجميعها، ومنهم من ذهب إلى اعتماد جزء منها، وهذا الجزء اُختلف فيه بين كونه من كتاب الكليني

أو ما يرويه سهل بن زياد عن الحسن بن محبوب، وذهب آخرون إلى اعتماد مرويات سهل بن زياد عن ابن أبي نصر البزنطي، وغيره من الأقوال.

ولابد للإشارة إلى أنَّ واحداً من الدواعي لهذا البحث هو الحديث عن الموقف من المرويات الواقعة في الكتب والمصنفات التي يُدعى كونها معروفة مشهورة والذهاب إلى اعتبار تلك الروايات حتى مع ضعف من يقع في الطرق إليها؛ لأنَّ دورهم شرفي لمجرد اتصال السند والتبرك، وما يمكن أن يرد على هذا القول من إشكالات، وسنتعرض للمسألة في ضمن أقوال:

القول الأول:

ما أشار إليه سيدنا الأستاذ الحكيم (دامت افاداته)،[1] وفصّل

---

(١) أُنظر: السيد محمد سعيد الحكيم: مصباح المنهاج: كتاب الطهارة: الجزء الأول: صفحة: ٤٧٣ وأُنظر: الفوائد الرجالية من مصباح المنهاج: صفحة: ٩٦.

الحديث فيه السيد بحر العلوم (قدس سره)[١] وقرّبه بالقول:

أنَّ الرواية من جهته -أي سهل بن زياد- صحيحة وإن قلنا بأنه ليس بثقة لكونه من مشايخ الإجازة، لوقوعه في طبقتهم فلا يقدح في صحة السند كغيره من المشايخ الذين لم يوثقوا في كتب الرجال وتعدّ -مع ذلك- اخبارهم صحيحة فإنهم -أي مشايخ الإجازة- إنما يُذكرون في السند لمجرد الاتصال والتبرك، وإلاّ فالرواية من الكتب والأصول المعلومة حيث إنها كانت في زمان المحمدين الثلاثة ظاهرة معروفة كالكتب الأربعة في زماننا وذكرهم المشايخ في أول السند كذكر المتأخرين الطرق إليهم مع تواتر الكتب وظهور انتسابها إلى مؤلفيها.[٢]

وللمناقشة في هذا القول مجال حاصله:

أولاً: أنَّ هذا إن تمّ فإنما يتم بالنسبة إلى من لم يكن بنفسه صاحب كتاب كأحمد بن محمد بن الحسن بن الوليد، فيقال أنَّ دور مثله في نقل

---

(١) أُنظر: رجال السيد بحر العلوم: الجزء الثالث: صفحة: ٢٥.

(٢) أُنظر رجال السيد بحر العلوم: الجزء الثالث: صفحة: ٢٥.

الأحاديث لا يكون إلاّ شرفياً بحتاً، وهو إجازة كتب الآخرين.

وأما إذا كان الشيخ الواقع في السند صاحب كتاب يحتمل أنْ يكون الحديث مأخوذاً من كتابه فلا سبيل إلى البناءِ على كونه شيخ إجازة حتى يستغنى عن إثبات وثاقته وسهل بن زياد كان كذلك حيث ذُكر له بعض الكتب ككتاب التوحيد وكتاب النوادر، وهذا الاخير رواه النجاشي بإسناده عن محمد بن يعقوب عنه، فاحتمال كون الروايات التي وقع في طريقهما في الكافي مأخوذة من كتبه –ولو في الجملة– احتمال قائم لا سبيل إلى دفعه، ولا يصح أنْ يقاس الكليني بالشيخ الذي صرّح أنه إنما يبتدئ بإسم من أخذ الحديث من أصله وكتابه.

وثانياً: انه لو سلّم أنَّ مصدر الكليني في الأحاديث التي رواه عن طريق سهل لم يكن كتبه، بل بعض الكتب والأصول الأخرى التي اجاز له روايتها، ولكن لا دليل على أنَّ تلك الكتب والأصول جميعاً كانت مشهورة متداولة بكثرة في عصر الكليني (قدس سره) بحيث كان احتمال الدس والتزوير فيها ضعيفاً جداً، فإن من الواضح أنه لا يكفي

في الاعتماد على النسخة المروية عن طريق من لم تثبت وثاقته كون أصل الكتاب معروفاً ومعلوم الانتساب إلى صاحبه، بل لابدّ أنْ تكون نسخه معروفة متداولة في ذلك العصر بحيث يُطمئن بعدم الدس والتزوير ونحوها في تلك النسخة، فإنه متى ما كان الكتاب كثير النسخ يضعف احتمال وقوع التغيير والتبديل في نسخته الواصلة إلى الشخص عن طريق من لم تثبت وثاقته، ولم يُعلم أنَّ جميع الكتب التي اعتمدها أصحاب الجوامع في تأليفهم إنما كانت من هذا القبيل –أي متداولة النسخ بكثرة– بل المظنون –بمقتضى القرائن والشواهد– خلاف ذلك، وليس مقصود الصدوق بقوله في مقدمة الفقيه(١) من أنَّ جميع ما فيه مستخرج من كتب مشهورة عليه المعوّل واليه المرجع أنَّ جميع تلك الكتب كانت متداولة النسخ بحدّ يستغنى معه عن الطرق إلى نسخها، بل مقصوده أنها كانت كتب مشتهرة بين الأصحاب من حيث الاعتماد عليها والاخذ بما ورد فيها، ولا ينافي ذلك لزوم التأكد من صحة نسخها من خلال طرق صحيحة أو بعض الشواهد

(١) أُنظر: من لا يحضره الفقيه: الجزء الأول: صفحة: ٣.

والقرائن.[١]

وبمثل هذا التوجيه يُدفع الإشكال المشهور عن أهمية البحث في الطرق إلى الكتب المعروفة عند المتقدمين، حيث ذهب البعض إلى أنه لا داعي أصلاً للبحث في طرق أصحابنا إلى المصنفات والكتب والأصول الأصلية التي أخذ منها أصحاب المجامع الروائية كالكتب الأربعة ونحوها من جهة أنها كتب مشهورة معلومة الانتساب لأصحابها ووجه القدح في هذا الكلام أنه وإن كانت عناوين الكتب والأصول كما ذكر، ولكن لم تكن منتشرة بالمقدار الذي يستُغنى معه عن الطرق إلى نسخها، فيلزم البحث في الطرق إليها وتصحيحها حتى يمكن الاستناد إليها والتعويل على المرويات الواردة فيها.

وثالثاً: أنَّ ذيل الكلام مما لا يمكن المساعدة عليه؛ وذلك لأنَّ القول بأنَّ طرق المتأخرين إلى الكتب والأصول مثل طرق المتقدمين إليها فهو مما لا يمكن المساعدة عليه بوجه؛ وذلك لما تقدّم منا مفصلاً

(١) أُنظر: السيد محمد رضا السيستاني: قبسات من علم الرجال: الجزء الأول: صفحة: ٣١٤ ـ ٣١٥.

من أنَّ طرق المتأخرين –بمعية البعد الزمني مع أصحاب الأصول والمصنفات– كلها طرق تبركية يراد منها حفظ الاتصال بالسند المبارك للروايات الصادرة عن الأئمة (عليهم السلام)، وليست لها قيمة في إثبات صحة ما بأيدينا من نسخة من تلك الكتب والمصنفات والأصول؛ لانعدام طرق تحمل الرواية المعتبرة في الحديث كالسماع والاستماع مع الإجازة أو المناولة المقرونة بالإجازة والقراءة على الشيخ ونحو ذلك، وهذا بخلاف طرق المتقدمين –عموماً– من أصحابنا إلى مرحلة الشيخ الطوسي، فإنها عموماً وغالباً نجد –كما يظهر بوضوح لكلّ من اطال النظر في تلك الكتب– تصريح الأعلام أنهم تحملوا الروايات بالسماع من الشيخ أو الاستماع أو القراءة على الشيخ والمناولة المقرونة بالإجازة والاستنساخ المقرون بالإجازة والمراجعة ونحو ذلك، وهذا مائز مهم وأساسي وهو مائز بين المنهج العلمي المعتمد والمنهج التبركي غير المقتضي لصحة الطرق واعتماد المرويات.

فالمتحصل مما تقدّم:

أنَّ هذا التقريب للانتهاء إلى الاعتماد على مرويات سهل بن زياد الواردة في كتاب الكافي –والتي تزيد على الألف رواية– لا يمكن المساعدة عليه.

القول الثاني:

وهو عبارة عن محاولة لتصحيح دائرة اضيق من مرويات سهل بن زياد، وتحديداً مروياته عن الحسن بن محبوب وابن أبي نصر وأعدادها ليست بالقليلة، بل تصل إلى المئات –كما أشار إليها السيد البروجردي (قدس سره) في ترتيب أسانيد الكافي–.[1]

وقد ذهب إلى صحة هذا المقدار من روايات سهل جمع منهم العلاّمة المجلسي الأول (قدس سره) في كتابه روضة المتقين عند تعرضه لبعض أخبار سهل عن الحسن بن محبوب الواردة في كتاب الكافي حيث قال إن الظاهر القريب من العلم أنَّ الكليني رواه عن كتاب ابن

(١) أُنظر: السيد البروجردي: ترتيب أسانيد الكافي: الجزء الأول: صفحة: ٤٦٧.

محبوب ويذكر الطرق لاتصال السند.(١)

وذيل تعبيره الوارد صريح في إرادة الإشارة إلى أنّ الطرق للكتب تبركية لاتصال السند بالأئمة (عليهم السلام) والتبرك بذلك.

وكذلك في مسألة روايات لسهل عن أحمد بن محمد بن أبي نصر البزنطي في كتاب الكافي حيث قال:

وطريق الكليني وإنْ كان فيه سهل بن زياد ولكن الظاهر أنه شيخ إجازة كتاب ابن أبي نصر هنا، وفي كل المواقع؛ لأنه ليس بصاحب كتاب وكتاب ابن نصر وأمثاله مثل حمّاد وابن أبي عمير وصفوان كلها متواتراً عندهم.(٢) ويمكن تقريب مبنى الكلام المتقدم بأمران:

الأول: أنَّ كتب البزنطي وابن محبوب كانت مشهورة متداولة

---

(١) أُنظر: المجلسي الأول: روضة المتقين في شرح من لا يحضره الفقيه: الجزء العاشر: صفحة: ١٩٦.

(٢) أُنظر: روضة المتقين في شرح من لا يحضره الفقيه: الجزء الأول: صفحة: ٤٣٤.

النسخ في عصر الكليني ولم تكن بحاجة إلى الطريق إليها كما هو حال الكتب الأربعة في الأعصار الأخيرة.

الثاني: أنَّ سهل بن زياد لم يكن له كتاب يحتمل أن تكون للروايات المروية في الكافي عن طريقه مقتبسة من ذلك الكتاب، فإنه لم يذكر لسهل إلاّ كتاب التوحيد وكتاب النوادر، والأول يختص بباب معين من أبواب الأصول، وأما النوادر فمن المستبعد جداً اشتماله على ما يزيد على خمسمائة حديث عن ابن أبي نصر وابن محبوب وحدهما.

وعلى ذلك: يتعين أنْ يكون الكليني (قدس سره) قد أخذ تلك الروايات من كتب البزنطي وابن محبوب فتكون معتبرة.

ونظير هذا الكلام يجري بالنسبة إلى رواة آخرين أيضاً؛ فإنَّ الظاهر أنَّ ما رواه الكليني عن طريق سهل بن زياد عن محمد بن الحسن بن شمون –وهي تزيد على ثمانين رواية– قد أخذها من كتب ابن شمون.[1] وما رواها عن سهل عن جعفر بن محمد الأشعري عن

(١) اُنظر: أن محمد بن الحسن بن شمون ضعيف جداً، فلا يجري ما ذكر في تصحيح روايات سهل عنه كما هو واضح.

عبد الله بن ميمون القداح –وهي تقترب من تسعين رواية– قد أخذها من كتاب ابن القداح، وما رواه عن سهل عن علي بن اسباط –وهي تزيد على خمسين رواية– قد أخذها من كتاب ابن اسباط وهكذا.

والحاصل:

أنه إذا أحرز أنَّ الكتاب الذي اخذ الكليني منه ما رواه بطريق سهل كان كتاباً مشهوراً معروفاً لم يضّر عدم ثبوت وثاقة سهل بالاعتماد على ما رواه إذ في مثله ينحصر دوره في إجازة ذلك الكتاب، فيكون دوراً شرفياً بحتاً وغير مؤثر في صحة النقل، وهذا هو ما أفاده العلامة المجلسي الأول (قدس سره) مع بعض التوضيح.

ولكن لا يخلو من ضعف، فإنه يمكن المناقشة في الأمر الأول بأنه لم يثبت أنَّ جميع كتب ابن محبوب وابن أبي نصر كانت كتباً مشهورةً معروفة.

نعم، لعلّ كتاب المشيخة لإبن محبوب والجامع للبزنطي كان كذلك، ولكن لكل منهما كتب أخرى أيضاً فأنى لنا معرفة أنَّ الكليني اخذ جميع ما رواه عن سهل عن ابن محبوب والبزنطي من كتابيهما

المعروفين المتداولين؟!

ويمكن المناقشة في الأمر الثاني بأنَّ:

استبعاد اشتمال كتاب النوادر لسهل بن زياد على ١٢٠٠ حديث وكون ٥٠٠ منها عن ابن محبوب وابن أبي نصر استبعاد في غير محلّه فقد ذكر الشيخ (قدّس سرّه):(١) أنَّ كتاب النوادر للحسن بن محبوب كان ١٠٠٠ ورقة وهو حجم كبير جداً، فلو كان كتاب نوادر سهل بن زياد بمقدار العُشر منه من ذلك لكفى في احتواء العدد المذكور من الروايات.

إن قلت: يمكن إثبات أنَّ مصدر الكليني فيما نقله عن الحسن بن محبوب وابن أبي نصر غير كتاب سهل بوجه آخر وهو:

أنَّ الملاحظ أن ما يرويه عنهما تارة يكون بسند واحد وأخرى بسند مزدوج وثالثة بأزيد من سندين، وهذا يدلّ على أنه لم يكن يأخذ أحاديثه من كتاب سهل، وإلا لم يكن الطريق إليهما متعدداً في بعض الأحيان بل كان واحداً دائماً.

(١) اُنظر: فهرست كتب الشيعة وأصولهم: صفحة: ١٢٢.

وقد أشار إلى هذا المعنى العلاّمة المجلسي الأول (قدس سره)[١] قائلاً:

كان له طرق -أي الكليني- كثيرة إلى كتبه -أي كتب ابن محبوب- ولتفنن الطريق يروي في كل مرة بطريق من طرقه، وقد يجمع جميع طرقه عنه.

قلت: أنَّ هذا الوجه مخدوش، ولو سلمّ عن الخدش لكان يستغنى به عن إثبات شهرة نسخ كتب ابن محبوب والبزنطي في عصر الكليني؛ لأنَّ بعض الطرق المشار إليها صحيح بلا إشكال.

ووجه الخدش فيه هو:

أنَّ هناك احتمالاً آخر في المقام لا يمكن اغفاله وهو: أنْ يكون الكليني (قدس سره) قد اخذ روايات الحسن بن محبوب والبزنطي من مصادر متعددة ولذلك اختلفت أسانيده إليها، كما يلاحظ ذلك بالنسبة إلى الشيخ الطوسي (قدس سره) في التهذيبين حيث يظهر مما ذكره في المشيخة أنه

(١) أُنظر: روضة المتقين في شرح من لا يحضره الفقيه: الجزء العاشر: صفحة: ٣٢٩.

قد اخذ بعضاً مما رواه عن ابن محبوب من الكافي[١] وبعضه من كتبه ومؤلفاته[٢] وبعضه الآخر من نوادر أحمد بن محمد بن عيسى[٣] وغير ذلك، وأيضاً ما يظهر من المشيخة أنَّ ما رواه عن أحمد بن محمد بن عيسى قد اخذ بعضه من نوادره[٤] وبعضه من الكافي[٥] وبعضه من كتاب محمد بن علي بن محبوب[٦] وغير ذلك.

ويحتمل مثل ذلك في الكافي بأنْ يكون بعض ما رواه الكليني عن الحسن بن محبوب مما أخذه من كتاب سهل وبعضه من كتاب علي بن إبراهيم وبعضه من كتاب محمد بن يحيى العطار أو أحمد بن محمد بن عيسى، وبعضه من كتاب الحسن بن محبوب نفسه، وفي الحالة الأخيرة

---

(١) أُنظر: تهذيب الأحكام: الجزء العاشر: المشيخة: صفحة: ٥٢.

(٢) أُنظر: تهذيب الأحكام: الجزء العاشر: المشيخة: صفحة: ٥٦.

(٣) أُنظر: تهذيب الأحكام: الجزء العاشر: المشيخة: صفحة: ٧٥.

(٤) أُنظر: تهذيب الأحكام: الجزء العاشر: المشيخة: صفحة: ٧٤.

(٥) أُنظر: تهذيب الأحكام: الجزء العاشر: المشيخة: صفحة: ٤٢.

(٦) أُنظر: تهذيب الأحكام: الجزء العاشر: المشيخة: صفحة: ٧٢.

يذكر أسانيده الثلاثة إلى كتاب الحسن بن محبوب فيقول:(١)

علي بن محمد عن سهل بن زياد ومحمد بن يحيى وغيره عن أحمد بن محمد وعلي بن إبراهيم عن أبيه عن ابن محبوب، أو يذكر سندين منهما فيقول:(٢) علي بن محمد وغيره عن سهل بن زياد ومحمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن عيسى عن ابن محبوب، أو يقول:(٣) عدة من أصحابنا عن سهل وعلي بن إبراهيم عن أبيه عن ابن محبوب.

وكذا الحال بالنسبة إلى ابن أبي نصر فقد يأخذ حديثه من كتاب سهل وقد يأخذه من كتاب علي بن إبراهيم وقد يأخذه من كتاب محمد بن يحيى أو أحمد بن محمد بن عيسى، وقد يأخذه من كتاب ابن أبي نصر نفسه، وفي الحالة الأخيرة يذكر طريقين إلى كتابه فيقول:(٤)

علي بن محمد عن سهل بن زياد ومحمد بن يحيى ومحمد بن يحيى

(١) اُنظر: الكافي: الجزء الأول: صفحة: ٣٣٩.

(٢) اُنظر: الكافي: الجزء الأول: صفحة: ٣٠.

(٣) اُنظر: الكافي: الجزء الثاني: صفحة: ٥٧.

(٤) اُنظر: الكافي: الجزء الثالث: صفحة: ٤٢.

عن أحمد بن محمد عن ابن أبي نصر، وعلي بن إبراهيم عن أبيه، وعلي بن محمد عن سهل بن زياد عن ابن أبي نصر.

وبالجملة:

احتمال أن يكون اختلاف الأسانيد إلى روايات ابن محبوب والبزنطي ناشئاً من اختلاف المصادر التي اعتمدها الكليني في نقلها احتمال وارد ولا دافع له.

وهناك احتمال آخر -ولعلّه الأرجح- وهو كون تعدد الأسانيد من جهة الجمع بين المصادر، أي انه إذا وجد الحديث في كتاب سهل عن ابن محبوب -مثلاً- أورده بسنده وإن وجده في كتاب سهل ومحمد بن يحيى وأحمد بن محمد بن عيسى أورده عنهما، وإن وجده في كتاب علي بن إبراهيم أيضاً أورده عن الثلاثة وهكذا.

ومما يشهد لهذا أنه ورد في بعض المواضع[1] عن عدّة من أصحابنا عن سهل بن زياد، ومحمد بن يحيى عن أحمد بن محمد وحميد بن زياد عن ابن سماعة عن ابن محبوب، مع أنَّ حميد بن زياد عن ابن سماعة

(١) أُنظر: الكافي: الجزء السابع: صفحة: ١٢٧.

ليس من طرقه إلى كتاب ابن محبوب كما يظهر ذلك للمتتبع.

وهذه الطريقة -أي إيراد الرواية الواحدة من عدة مصادر والجمع بين أسانيده المنتهية إلى أحد الرواة- طريقة معروفة بين المحدثين وممن جرى عليها المحقق الفيض الكاشاني في تأليفه الوافي حيث جمع فيه روايات الكتب الأربعة وأورد أسانيد رواياتها بالطريقة المذكورة.

وعلى ذلك فلا سبيل للتأكد من أنَّ الكليني قد أخذ من كتب ابن محبوب والبزنطي شيئاً مما أورده من رواياتهما، بل المحتمل قوياً أنه قد أخذها جميعاً من كتب مشايخه أو مشايخ مشايخه، وكل ما يقال غير ذلك فلا يتعدى في أحسن الأحوال إلا الظن الذي لا يغني عن الحق شيئاً.(١)

نعم، روى الصدوق عن سهل بن زياد في كتابه من لا يحضره الفقيه ثمانية أسانيد فقط، بينما روى عنه الشيخ الطوسي (قدس سره) في ضمن

(١) أُنظر: السيد محمد رضا السيستاني: قبسات من علم الرجال: الجزء الأول: صفحة: ٣١٤ـ ٣٢٠.

كتابه تهذيب الأحكام (٤٨٧ سنداً)، وفي كتابه الآخر (الاستبصار) (١٥٤ سنداً) إلاّ أنَّ غالبها منقول عن كتاب الكافي للكليني، وكذلك نقل في كتاب الاستبصار ما أورده في كتابه تهذيب الأحكام.

فتحصل مما تقدّم:

أن ما ذُكر من محاولات لتصحيح جمع من روايات سهل بن زياد سواء في أوسع دائرة لها الشاملة لكلّ ما ورد في الكافي والذي يتعدى (١٥٠٠ رواية) أو الدائرة الأضيق منها الشاملة لحوالي (٥٠٠ رواية) وهي روايات ابن محبوب والبزنطي أو الدائرة الأقل من ذلك والتي لا يتعدى فيها الروايات المائة، كالذي رواه سهل عن ابن شمون أو عن عبد الله بن ميمون القداح أو عن علي بن أسباط فكلّ هذه المحاولات غير تامة، ولا تنفع لتصحيح هذا المقدار من روايات سهل بن زياد.

فالنتيجة النهائية:

أنّ سهل بن زياد لم يثبت له توثيق، بل الثابت ضعفه، وفساد مذهبه ولا مصحح للروايات التي رواها في الكافي وغيره بالمحاولات المتقدمة.

هذا تمام كلامنا فيما أردناه من الحديث عن سهل بن زياد ومن الله نستمد العون والتوفيق أنه خير معين، والحمد لله ربّ العالمين.

فهرسُ المصادرِ والمراجعِ

القرآن الكريم

١-الاستبصار: الشيخ الطوسي محمد بن الحسن (٣٨٥- ٤٦٠ هجري) دار الكتب الإسلامية: طهران.

٢- كتاب الكافي: محمد بن يعقوب الكليني: المتوفى ٣٢٩ هجرياً: طبعة دار الحديث: قم المقدسة.

٣-تعاليق مبسوطة على العروة الوثقى: الشيخ محمد إسحاق الفياض: عشرة مجلدات: الطبعة الأولى: إنتشارات محلّاتي: قم المقدّسة.

٤-تهذيب الأحكام: محمد بن الحسن الطوسي (٣٨٥- ٤٦٠ هجري) دار الكتب الإسلامية: طهران.

٥-التنقيح في شرح العروة الوثقى: الخوئي (المتوفى ١٤١٣ هجري): ضمن موسوعة الإمام الخوئي: خمسين مجلداً.

٦-الحدّائق الناضرة في أحكام العترة الطاهرة: تأليف الشيخ يوسف البحراني: مؤسسة النشر الإسلامي: التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة.

٧-كتاب حاشية على المدارك: تأليف الوحيد محمد علي بن محمد باقر البهبهاني (رحمه الله) (١١٤٤- ١٢١٦) هجري.

٨-المعتبر: المحقّق الحلي: جعفر بن الحسن الحلي: (المتوفى ٦٨٦ هجري) مؤسسة الشهداء: قم المقدّسة: ١٣٦٤: هجري شمسي

٩ -المحكم في أصول الفقه: السيد محمد سعيد الحكيم: نشر مؤسسة الحكمة.١٩٩٤ ميلادي

١٠-المباحث الأصولية: الشيخ محمد إسحاق الفياض: نشر عزيزي: ١٤٢٥ هجري. قم

١١-المستند في شرح العروة الوثقى: تقرير أبحاث السيد أبي القاسم الخوئي (قدس سره) (المتوفى عام ١٤١٣هجري) ضمن موسوعة الإمام الخوئي خمسين مجلداً.

١٢-مستمسك العروة الوثقى: تأليف السيد آية الله العظمى محسن الحكيم (قدس سره).

١٣-مصباح الفقيه: آغا رضا الهمداني: طبعة حجرية: منشورات مكتبة الصدر: طهران.

١٤-وسائل الشيعة: الحر العاملي محمد بن الحسن (١٠٣٣- ١١٠٤ هجري): مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث: تحقيق محمد رضا الحسيني الجلالي:١٤١٦ هجري.

١٥-الوافي: الفيض الكاشاني: (١٠٠٧-١٠٩١ هجري) منشورات مكتبة الإمام أمير المؤمنين (عليه السلام): أصفهان: ١٤٠٦ هجري. تحقيق ضياء الدين الحسيني الأصفهاني.

١٦-وسائل الشيعة: الحر العاملي محمد بن الحسن (١٠٣٣- ١١٠٤ هجري): مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث: تحقيق محمد رضا الحسيني الجلالي:١٤١٦ هجري.

١٧-مباحث الأصول: أبحاث السيد محمد باقر الصدر (المستشهد ١٤٠٠ هجري): تقرير السيد كاظم الحسيني الحائري: دار البشير: ١٤٢٥ هجري.

١٨-مصباح المنهاج: تأليف السيد محمد سعيد الطباطبائي الحكيم: نشر مؤسّسة الحكمة.

١٩-كشف المحجة لثمرة المهجة: السيد ابن طاووس: ت: ٦٦٤ هجري: طبعة: ١٩٥١ميلادي:١٣٧٠ هجري: المطبعة الحيدرية: النجف الاشرف.

٢٠-مختارات رجالية: الشيخ عادل هاشم: الطبعة الأولى: ١٤٤١ هجري: مؤسسة الصادق للطباعة والنشر.

٢١-الفوائد الرجالية: السيد محمد مهدي بحر العلوم: تحقيق وتعليق السيد محمد صادق بحر العلوم: الطبعة الأولى:١٣٦٣ هجري: شمسي: المطبعة: افتاب: الناشر: مكتبة الصادق: طهران.

٢٢-كامل الزيارات: ابن قوليه: ت: ٣٦٩ هجري: دار الحجة (عجل الله تعالى فرجه): الطبعة الأولى:١٤٣٥ هجري.

٢٣-نهاية الدراية: السيد حسن الصدر: تحقيق: ماجد الغرباوي: نشر: المشعر.

– ٢٤مشايخ الثقات: غلام رضا عرفانيان: مؤسّسة بوستان كتاب: الطبعة الثالثة.

٢٥-معجم رجال الحديث: السيد أبو القاسم الخوئي: (المتوفى ١٤١٣هجري) الطبعة الخامسة: ١٤١٣هجري.

٢٦-مستدرك الوسائل: المحدّث النوري: الحسين بن محمد تقي (١٢٥٤ - ١٣٢٠هجري): مؤسّسة آل البيت (عليهم السلام): قم: ١٤١٧ هجري.

٢٧-كامل الزيارات: جعفر بن محمد بن جعفر بن موسى ابن قولويه (المتوفى ٣٦٧هجري) مؤسّسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين: قم.

٢٨-قبسات من علم الرجال: أبحاث السيد محمد رضا السيستاني: جمعها ونظمها السيد محمد البكاء: طبعة أولية.

٢٩-قاموس الرجال: محمد تقي التستري (المتوفى ١٣١٦هجري): طهران: ١٣٩٧هجري.

٣٠-الفهرست: الشيخ الطوسي محمد بن الحسن (٣٨٥-٤٦٠ هجري) مؤسّسة نشر الفقاهة: قم: ١٤١٧هجري.

٣١- الفهرست: منتجب الدين بن بابويه (المتوفى ٥٨٨ هجري) منشورات مكتبة آية الله المرعشي النجفي: قم: ١٣٦٦هجري.

٣٢-عدّة الأصول: الشيخ الطوسي: (٣٨٥ - ٤٦٠ هجري) مؤسّسة آل البيت عليهم السلام: قم المقدسة: ١٤٢٠هجري.

٣٣-الرجال: الطوسي محمد بن الحسن (٣٨٥ - ٤٦٠ هجري) مؤسّسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين: قم: ١٤١٥هجري.

٣٤- الرجال: الكشّي أبو عمرو محمد بن عمر بن عبد العزيز (من علماء القرن الرابع الهجري) مؤسّسة الأعلمي: كربلاء: العراق.

٣٥- الرجال: النجاشي: أحمد بن علي (٣٧٢ - ٤٥٠ هجري) دار الأضواء: بيروت: ١٤٠٨ هجري.

٣٦-الرجال: ابن داود الحسن بن علي الحلي: (من علماء القرن السابع الهجري) منشورات المطبعة الحيدرية: النجف الأشرف: ١٣٩٢هجري.

٣٧-تفسير القمّي علي بن إبراهيم (من أعلام القرن الثالث والرابع الهجري) مؤسّسة دار الكتاب للطباعة والنشر: قم:١٤٠٤ هجري.

٣٨-تاريخ بغداد: الخطيب البغدادي: أحمد بن علي (المتوفى ٤٦٣هجري) المكتبة السلفية: المدينة المنورة.

٣٩- تاريخ الطبري (تاريخ الأمم والملوك) محمد بن جرير الطبري: (المتوفى ٣١٠ هجري) مؤسّسة الأعلمي: بيروت.

٤٠-الاستبصار: الشيخ الطوسي محمد بن الحسن (٣٨٥ - ٤٦٠ هجري) دار الكتب الإسلامية: طهران.

فهرس موضوعات
سهل بن زياد

مقدمة ٧

الكلام في شخصية سهل بن زياد:.......................... ٩

وقد روى عن جمع منهم ٩

الوجوه التي ذكرت في مقام الدلالة على وثاقة سهل في الحديث ... ١٠

الوجوه الأوّل: توثيق الشيخ الطوسي......................... ١٠

مناقشة السيد الخوئي في توثيق الشيخ الطوسي ١٣

كلامنا في المقام ١٤

كلام في أصل ثبوت التوثيق في كتاب الرجال ١٥

المناقشة فيه ١٦

الوجه الثاني: ما ذكره السيد محمد باقر الشفتي (رحمه الله) في رسائل الرجالية ٢١

المناقشة في هذا الوجه ٢٣

الوجه الثالث: ما ذكره جمع منهم المحدث النوري.............٢٤

المناقشة في هذا الوجه ٢٥

الوجه الرابع: وهو الذي اشار إليه جمع منهم المحدث النوري ٢٨

المناقشة في هذا الوجه.........................٢٩

الوجه الخامس: ما استند إليه جمعٌ منهم المحدث النوري..........٣٠

المناقشة في هذا الوجه.........................٣١

الوجه السادس: ما ذكره السيد الشفتي.....................٣٤

المناقشة في هذا الوجه.........................٣٤

الوجه السابع: ما ذهب اليه غير واحد ومنهم الشيخ المامقاني ٣٥

المناقشة في هذا الوجه.........................٣٥

الوجه الثامن: الاكتفاء بنتائج استقراء وتتبع روايات سهل بن زياد فيستكشف من اتقانها واعتناء المشايخ بها ٣٦

المناقشة في هذا الوجه.........................٣٧

الوجه التاسع: وهو الوجه الذي اشار إليه سيدنا الاستاذ محمد سعيد الحكيم ٣٨

المناقشة في هذا الوجه.........................٣٨

الوجه العاشر: كذلك ما ذكره سيدنا الاستاذ محمد سعيد الحكيم .٤٠

المناقشة في هذا الوجه..٤١

فتحصل مما تقدّم: ٤٥

ثم أنه يقع الكلام في الوجوه التي قيلت في اثبات ضعف سهل بن زياد والقدح فيه...٤٥

الوجه الأوّل: ما ذكره النجاشي ٤٥

الاعتراض على هذا الوجه ٤٦

المناقشة منا في هذا الاعتراض ٤٨

الوجه الثاني: كلمات ابن الغضائري بحق سهل بن زياد ٤٩

الاعتراض على هذا الوجه ٥٠

الجهة الاولى: ٥٠

المناقشة منا في هذا الاعتراض ٥١

الجهة الثانية: ٥١

المناقشة منا في هذا الاعتراض ٥٢

الجهة الثالثة:...٥٣

المناقشة منا في هذا الاعتراض ٥٣

الوجه الثالث: تضعيف الشيخ الطوسي ٥٤
الاعتراض الأوّل: ٥٥
المناقشة منا في هذا الاعتراض ٥٥
الاعتراض الثاني: ٥٦
ما أشار إليه المحدّث النوري ٥٦
المناقشة منا في هذا الاعتراض ٥٧
الاعتراض الثالث: ما اشار إليه سيدنا الاستاذ محمد سعيد الحكيم ٥٦
المناقشة منا في هذا الاعتراض ٥٨
الوجه الرابع: قيام محمد بن الحسن بن الوليد باستثناء روايات سهل
.... ٥٩
الوجه الخامس: ما نقله الكشي في رجاله من أنَّ سهل بن زياد أحمق ٦١
معنى الاحمق لغة ٦٢
الوجه السادس: إخراج سهل بن زياد من قم بأمر من أحمد بن محمد
بن عيسى ٦٥
الوجه السابع: أنَّ الرجل من الغلاة ٦٦

أوّلاً: موقف اصحابنا الرازيين: ٦٧

ثانياً: موقف اصحابنا القميين: ٦٩

ثالثاً: موقف أصحابنا العراقيين: ٧٣

ثم انه يقع الحديث في مشايخه ومن روى عنه: ٨٦

وأما الكلام في من روى عن سهل بن زياد فمنهم: ٩٠

الموقف من روايات سهل بن زياد ٩٢

القول الأول: ما أشار إليه سيدنا الأستاذ الحكيم ٩٢

مناقشة هذا القول منا....................................٩٣

القول الثاني: وهو عبارة عن محاولة لتصحيح دائرة اضيق من مرويات سهل بن زياد ٩٨

المناقشة في هذا القول ١٠٢

فالنتيجة النهائية: أنّ سهل بن زياد لم يثبت له توثيق ١٠٨